الرسالة ٣٢٥

عمل «إنّ» بين التنظير النحوي والواقع اللغوي

أ. د. فوزي حسن الشايب
قسم اللغة العربية - كلية الآداب
جامعة اليرموك
الأردن

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الحادية والثلاثون - ١٤٣٢هـ/٢٠١٠م

المؤلف:

أ. د. فوزي حسن الشايب

- دكتوراه في النحو والصرف – جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣م.
- أستاذ بقسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، الأردن.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

١ – محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، الأردن، ١٩٩٩م.
٢ – أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠٠٤م.

ثانياً – البحوث:

١ – ضمائر الغيبة، أصولها وتطورها، الرسالة ٤٦، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٨٧م.
٢ – التأكيد بالنون (ن) طبيعته وأصله وتطوره، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد ١٥، العدد ٣.
٣ – المبني للمجهول ومظاهر التطور اللغوي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مجلد ٨، العدد ٣، ١٩٨٨م.
٤ – تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، الرسالة ٦٢، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، مجلد ١٥و ١٩٨٨م.
٥ – الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، مجلة جامعة الملك سعود، ١٩٩١م.
٦ – التوابع، مقاربة لسانية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، مجلد ١٢، العدد ، ١٩٩٧م.
٧ – التضارب بين المعيار والاستعمال في النحو العربي "ربّ" نموذجاً، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٧٤، ٢٠٠١م.
٨ – الحركات، نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، المجلة العربية الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٨٠، ٢٠٠٢م.

المحتوى

الملخّص ١١

التمهيد ١٣

أولاً – رأي البصريين ١٧

ثانياً – رأي الكوفيين ٣٧

ثالثاً – رأي بعض المحدثين ٤٣

النتائج ٥٧

الهوامش ٥٩

المراجع ٧٩

ملحق بالآيات التي تأخر فيها اسم «إنّ» ٨٧

الملخـص

يعالج هذا البحث عمل الأداة "إنّ" في الجملة الاسميّة الّذي اُختُلف فيه قديماً وحديثاً، فانقسم النحاة بشأنها إلى ثلاثة أقسام: البصريّون، ومن ذهب مذهبهم يرون أنّها عاملة في ركني الجملة، أي في المبتدأ والخبر. والكوفيون ومن ذهب مذهبهم قصروا عملها على الاسم وحده، وأمّا الخبر فهو مرفوع عندهم بما كان مرفوعاً به قبل دخولها. ثمّ هناك وجهتا نظر لبعض المحدثين: إحداهما قريبة من وجهة النظر الكوفية شكلاً لا مضموناً، والأخرى أكثر تطرّفاً تبنّاها بعض المحدثين تقول إنّ "إنّ" لا عمل لها في الركنين كليهما. وقد ناقش البحث مختلف وجهات النظر هذه، مبيّناً نقاط القوّة والضّعف في كلّ منها، وانتهى إلى أنّ الرّأي الصحيح هو الّذي عليه البصريّون؛ لأنّه هو الّذي يُقرّه الواقع، ويؤكّده الاستعمال.

التمهيد

إنّ العقل البشري في سعيه الدائم لاستكناه الكون، ومعرفة مفاصل الوجود توّاق إلى معرفة الأسباب والعلل لمختلف الظواهر. وعليه فإنه لشيء طبيعي أن يتساءل العقل البشري عن الأسباب والعلل الكامنة وراء الظواهر على اختلافها، محاولاً تفسيرها والكشف عن القوانين التي تحكمها وتسيرها. ومن هذه النزعة ولدت فكرة التعليل التي شقت طريقها إلى الدراسات اللغوية عامة والنحوية من بينها خاصة. وقد ساعد على ذلك المناخ الفكري العام للقرنين: الثالث والرابع الهجريين اللذين كانا مفعمين بأفكار المعتزلة أصحاب النظر العقليّ المجرّد، وبالتوجهات الفلسفية والمنطقية التي كانت تنظر إلى اللغة على أنها بنية منطقية قياسية مطردة، تخضع لقوانين ثابتة من المنطق الصارم، وأن مهمّة دارس اللغة هي أنْ يعمل في إماطة اللثام عن هذه القوانين، وأن يتعرّف الأسباب والعلل الكامنة وراء الظواهر على اختلافها. وعليه فالتعليل النحوي رياضة عقلية يمارسها بحكم الفطرة كلّ من رُزق عقلاً نابهاً، وفكراً ثاقباً.

غير أنّ كثيراً من الباحثين يرى أنّ التعليل المنطقي في النحو العربي وافد جديد على الساحة اللسانية العربية، وأنّه فكرة دخيلة تدين بوجودها في الوسط العربي إلى الثقافة الإغريقية عامة، وإلى المنطق الأرسطي على وجه الخصوص، ولكنهم يختلفون في الطريقة التي شقّ بها التعليل طريقه إلى النحو العربي؛ فمنهم مَنْ ذهب إلى أنّ ذلك قد تمّ عن طريق تأثّر النحويين بالمُحَدِّثين، وعلماء الكلام، والفلاسفة في الوسط العربي، الّذين كانوا قد تأثّروا بأصحاب الحضارات السابقة المحيطة بهم، وخاصة الحضارة الإغريقية[١] التي كانت تعدّ الإغريقية لغة منطقية، تجسّد الأشكال الكليّة للتفكير الإنساني، بل تجسّد النظام الكونيّ بأسره[٢].

ومنهم مَنْ ذهب إلى أنّ النّحويين لم يكونوا تابعين في هذه الظاهرة للمحدِّثين وعلماء الكلام، وإنّما كانوا روّاداً في هذا المجال، وأنّ المُحَدِّثين وعلماء الكلام قد تأثّروا

بهم في هذه الناحية[٣]. ويبدو أنّ وجهة النظر هذه هي الصحيحة؛ إذْ هناك إشارات تعزّزها؛ جاء في مجالس العلماء: " وكان صالح بن إسحاق الجرميّ يُدلّ بمعرفته في العربيّة. فقال أبو جعفر سمعت الجرميّ يقول: أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه مِن كتاب سيبويه "[٤]. ويُذكر أنّه كان في مجلسه ذات مرّة " وبحضرته جماعة مِن الفقهاء، فقال لهم: سلوني عمّا شئتم مِن الفقه، فإنّي أجيبكم على قياس النحو. فقالوا له: ما تقول في رجل سها في الصلاة، فسجد سجدتي السهو، فسها؟ فقال: لا شيء عليه. قالوا له: من أين قلت ذلك؟ قال: أخذته من باب الترخيم؛ لأنّ المرخّم لا يرخّم "[٥]. ولمّا سُئل المبرّد(٢٨٥هـ) عن ذلك أجاب بأنّ الجرميّ كان صاحب حديث، فلمّا علم كتاب سيبويه تفقّه في الحديث؛ لأنّ كتاب سيبويه يُتعلّم منه النظر والتفتيش. [٦]. ولا غرو في ذلك فهو أهمّ كتاب وُضع في العربيّة، إذ لم يُعمل كتاب في علم مِن العلوم مثله. وبقدر ترقّي العالم في فهمه يكون ترقّيه في علم التنزيل، وفي فهم الحديث والتأويل. ولكنّ النحاة الذين كانوا روّاداً في هذه الظاهرة في الوسط العربي كانوا – على رأي هذا الفريق مِن الباحثين– تابعين مقلدين لغيرهم مِن أبناء الأمم الأخرى، فقد تأثروا بالإغريق وأخذوا عنهم عبر السريانيين[٧]. غير أنّ هناك في المقابل ما يشهد للفريق الأوّل بأنّ النحاة قد تأثّروا بالفقهاء، فقد ذكر ابن جني(٣٩٢هـ) أنّ أصحابه مِن النحاة كانوا ينتزعون العلل مِن كتب محمد بن الحسن الشيباني(١٨٩هـ) [٨]. ومع ذلك فإنّنا نرجّح وجهة النظر الأولى؛ ذلك أنّ التعليل والقياس قد عُرفا عند النحاة قبل أنْ يظهر علم أصول الفقه إلى حيّز الوجود على أيدي الفقهاء الأربعة وتلامذتهم، فقد ذُكر أنّ ابن أبي إسحاق الحضرمي(١١٧هـ) هو الذي مدّ للقياس وشرح العلل.[٩]

وأمّا بالنسبة إلى مسألة التأثّر بالإغريق فالصحيح أنّه لم يقم حتّى الآن أيّ دليل قوي مقنع وقاطع يثبت عملية التأثّر هذه، وإلى أنْ يثبت ذلك نقول: إنّ ظاهرة التعليل والتحليل المنطقي للظواهر اللغوية متجذرة في التفكير العربي تجذر الرمال في الصحراء العربية، فليست فكرة وافدة، ولم يكن النحاة متأثرين في ذلك بغيرهم مِن

أبناء الأمم الأخرى، ذلك أنّ المنطق واحد لكل شعوب العالم، وقوانين التفكير واحدة أينما كان الإنسان [١٠]؛ إذ البشر في كل مكان يقارنون ويعمّمون ويستخلصون الاستنتاجات ويتوصلون إلى الأحكام المختلفة، وعليه فنحن نرجع ظاهرة التعليل إلى جبلّة التفكير الإنساني، لا إلى تبعية فكر لآخر.

ويُعدّ الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) أوّل من عبّد الطريق إلى هذه الظاهرة في الدراسات اللغوية، وفتح لها الباب على مصراعيه، قال الزّجّاجي (٣٤٠هـ) في الإيضاح: "وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد – رحمه الله – سُئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها مِن نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم ينقل ذلك عنها.واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه، فإنْ أكنْ أصبت العلّة فهو الذي التمست، وإنْ تكنْ هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم، دخل داراً محكمة البناء، عظيمة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة. فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فُعل هذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله، محتملة لذلك، فجائز أنْ يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أنْ يكون فعله لغير تلك العلّة، إلّا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أنْ يكون علة لذلك. فإنْ سنح لغيري علّة لما عللته مِن النحو هو أليق مما ذكرت بالمعلول، فليأت بها" [١١].

ويتضح لنا مِن كلام الخليل هذا أنّ التعليلات التي يعتل بها النحاة ما هي إلا اجتهادات شخصية، لا تخرج في نهاية المطاف عن دائرة الظنّ والتخمين، وأمور النحو على حدّ قول الرضي (٦٨٦هـ) أكثرها ظنّيّة[١٢].. والشيء المهم الآخر الذي نخرج به مِن كلام الخليل هو الاعتقاد الراسخ لدى النحاة بوجود هذه العلل بالقوة في أذهان العرب، وأنّ عمل النحاة بهذا الصدد لا يزيد على كونه إخراجاً لهذه العلل مِن وجود بالقوة على مستوى الأذهان والتصورات، إلى وجود بالفعل على مستوى التعليل

والتفسير. وقد أكّد ابن جني مقالة الخليل هذه، وعقد لها بابا في الخصائص عنونه بـ:"باب في أنّ العرب قد أرادت مِن العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها"(١٣).

وقد بدأ التعليل – شأنه في ذلك شأن أي شيء في بداية عهده– سهلاً بسيطا يقف عند حدود العلل التعليمية التي تحصل بمعرفتها معرفة كلام العرب، غير أنّ الأمر قد تغيّر مع مرور الزمن، فتحوّل التعليل إلى صناعة جدلية منطقية، لا علاقة لها بمعرفة كلام العرب، وإنّما أصبح الغرض منها معرفة حِكْمة العرب ولطف حسهم وصفائه، ونصاعة تفكيرهم ونقائه(١٤). وقد تجلّى ذلك لدى الزجاجي في إيضاحه، والورّاق (٣٨١هـ) في علله. ولكنه بلغ مداه لدى الأنباري (٥٧٧هـ) وذلك في كتابيه: الإنصاف في مسائل الخلاف"، و"أسرار العربية".

وكمثال على هذه التعليلات المنطقية نسوق تعليلات النحاة لعمل"إنّ" الذي اختلف فيه على ثلاثة أوجه:

١ – أنّها تعمل في ركني الجملة، وهو الذي عليه البصريون.

٢ – أنّها تعمل جزئياً في الاسم فقط، ولا عمل لها في الخبر، وهو الذي عليه الكوفيّون، وبعض المحدثين، مع اختلاف بينهما في طبيعة العمل.

٣ – أنّها لا تعمل في الاسم ولا في الخبر، وهو ما ذهب إليه بعض المحدثين.

وفيما يأتي تفصيل الكلام على كلّ واحد من هذه الاتجاهات الثلاثة.

أولاً - رأي البصريين

يرى البصريون أنّ "إنّ" تعمل في ركني الجملة، فتنصب الأول، وترفع الثاني، قال سيبويه (١٨٠هـ): "وزعم الخليل أنّها عملت عملين: الرفع والنصب كما عملت "كان" [١٥]، وقال الرضي، في شرح الكافية:" ومذهب البصريين عمل هذه الحروف في المبتدأ والخبر معاً لطلبها لهما معاً"[١٦]، وقال أبو حيان (٧٤٥هـ): "ينصبن الاسم بعدهن، وهن يرفعن الخبر. هذا مذهب البصريين"[١٧]. ويُفهم مِن كلام سيبويه السابق أنّ "إنّ" قد عملت هي وأخواتها عن طريق المشابهة بباب "كان"، لا بالأصالة؛ ذلك أنّ أصل العمل هو للفعل [١٨]. ومعنى الأصالة "أنْ يعمل العامل بنفسه، لا بسبب غيره"[١٩]. وإنّما كان الأصل في العمل للفعل؛ لأنّ أي فعل لا يخلو مِن أنْ يكون عاملاً على الأقل في الفاعل. وأما الأسماء والحروف، فالأصل فيها ألّا تعمل، وما وُجد منها عاملاً فينبغي البحث عن السبب الموجب لعمله[٢٠].

وقد أجمع النحاة على أنّ الأصل في الأسماء ألّا تعمل، قال ابن السراج (٣١٦هـ): "واعلم أنّ الاسم لا يعمل في الفعل، ولا في الحرف، بل هو المُعَرَّض للعوامل مِن الأفعال والحروف"[٢١]، وقال الجرجاني (٤٧١هـ): "الأصل في الأسماء أنْ لا تكون عاملة"[٢٢].

وأما الحروف فقد أطلق بعضهم القول بأنّ كلّ حرف مختصّ له أصالة في العمل؛ فالاختصاص سبب العمل، قال ابن النحاس (٦٩٨هـ): "وللحروف المختصّة أصالة في العمل، من حيث كانت إنّما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه"[٢٣]. ولو سلّمنا بهذا القول لكان عمل "إنّ" وأخواتها هو من باب الأصالة لا المشابهة، فهي قد عملت في الأسماء لاختصاصها بها، كما أنّ النواصب والجوازم قد عملت في الأفعال لاختصاصها بها، والعامل لا يكون إلا مختصاً بما يعمل فيه. وإنّما كان الاختصاص شرطاً للعمل، ليظهر أثر الاختصاص[٢٤]. ولكنّ كلام سيبويه السابق، وكلام النحاة، يقطع بأنّ عمل هذه الأحرف إنّما هو مِن باب المشابهة لا

الأصالة؛ أي أنّها فرع على الأصل في العمل، ولذا فإنّ كلام ابن النحاس السابق ينبغي أنْ يُفهم على أنّه عامّ يراد به خاصّ، ألا وهو العمل في غير الرفع والنصب؛ لأن هذين العملين هما مِن اختصاص الأفعال، فتعليقاً على قول الجزولي: "وكلّ حرف اتّصل بالاسم، وعمل فيه، فأصله أنْ يعمل الجرّ. قال الشلوبين (٦٤٥هـ): "أقول إنّ هذا خطأ. ولا يكون أصل عمل الحروف الجرّ؛ لأنّه لا يعمل الجرّ منها إلّا المضيف الفعل، أو ما هو في معنى الفعل إلى الاسم. وإنّما القول الصحيح: أنّ أصل الحرف ألّا يعمل رفعاً ولا نصباً؛ لأنّ الرفع والنصب إنّما هما من عمل الأفعال، من حيث كان كلّ مرفوع فاعلًا أو مشبّهاً به، وكلّ منصوب مفعولاً أو مشبّهاً به، فإذا عَمِلهما الحرف فإنّما يعملهما لشبه الفعل، ولا يعمل عملاً ليس له بحقّ الشبه إلّا عمل الجرّ إذا كان مضيفاً إلى الفعل أو ما هو في معناه إلى الاسم"[٢٥]. وقد أكّد هذا الحكم غير واحد مِن متأخري النحاة[٢٦]. وعليه فالحروف التي لها أصالة في العمل هي حروف الجر وحدها؛ لأن الجر ليس من عمل الأفعال.

وكان على النحاة – بناءً على هذا المعيار – أنْ يعدّوا الجوازم عاملة أيضاً بالأصالة؛ لأنّ الجرّ والجزم كليهما ليسا مِن عمل الأفعال. وعليه فإنّ كلّ الحروف العاملة باستثناء حروف الجر، وحروف الجزم إنّما تعمل– بسبب فرعيتها في العمل– بالمشابهة لا بالأصالة، مثل "إنّ" وأخواتها. وقد بيّن سيبويه وجه مشابهتها للفعل قائلا:" وهي مِن الفعل بمنزلة عشرين مِن الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرّف تصرّف الأفعال، كما أنّ عشرين لا تصرف تصرّف الأسماء التي أخذت من الفعل، وكانت بمنزلته"[٢٧]. وقال ابن مالك (٦٧٢هـ) "ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلّا وهو يشبه الفعل كَ "إنّ" وأخواتها، أو ما يشبه "إنّ" وأخواتها كَ" لا" المشبهة بـ"إنّ"[٢٨]. ومن هنا عُرفت هذه الأحرف في الاصطلاح بالحروف المشبهة بالفعل. وقد علّل الرضي تسميتها بهذا الاسم دون "ما" قائلا": إنما سميت الحروف المذكورة الحروف المشبّهة بالفعل بخلاف "ما"؛ لأنّها تشبه "ليس" الذي هو فعل ناقص. وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي، وأيضا "ما" الحجازية تشبه

"ليس" معنى لا لفظاً، وهذه تشبه الأفعال المتعدية معنى ولفظاً من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا"[٢٩].

وأما عن أوجه المشابهة بين "إنّ" وأخواتها والفعل فقد قسموها إلى قسمين:

١ – مشابهة لفظية.

٢ – مشابهة معنوية.[٣٠]

وأما المشابهة اللفظية فتتجلى على حسب وصفهم في الآتي:

١ – بناء هذه الأحرف على الفتح كالأفعال الماضية.

٢ – أنّها مِن حيث الحجم على أكثر مِن حرفين.

٣ – اتصال الضمير المنصوب بها، وتعلّقه بها كتعلّقه بالأفعال.

٤ – دخول نون الوقاية عليها كدخولها على الأفعال.

وأما المشابهة المعنوية، فتتمثل في:

١ – اقتضائها الأسماء، واختصاصها بها كالأفعال.

٢ – تضمّنها لمعنى الفعل؛ فمعنى "إنّ" و"أنّ" تحققت، ومعنى "كأنّ" شبّهت، ومعنى "لكنّ" استدركت، ومعنى "ليت": تمنيت، ومعنى "لعلّ": ترجيت.[٣١].

وقبل أنْ نأتي إلى مناقشة أوجه المشابهة هذه، نودّ الإشارة هنا إلى أنّ القدماء اختلفوا بشأن الفعل المشبّه به، أهو الفعل المتعدي أم هو الفعل الناقص: "كان"، وأخواته التي لا توصف بتعدٍ ولا لزوم؟ فكانوا مِن ثَمّ فريقين؛ فسيبويه والخليل ومَنْ تبعهما عدّوا هذه الأحرف مشبّهة بالفعل الناقص: "كان"، الذي تقدّم خبره على اسمه، قال في الكتاب:"وزعم الخليل أنّها عملت عملين: الرفع والنصب كما عملت "كان" الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد"[٣٢]، وقال ابن السراج: "وأعملت هذه الأحرف في المبتدأ والخبر كما أعملت "كان" وفُرّق بين عمليهما بأنْ قُدّم المنصوب بالحرف على المرفوع، كأنّهم جعلوا ذلك فرقا بين الحرف والفعل"[٣٣]. وهذا هو مذهب ابن مالك مِن المتأخرين، قال في شرح التسهيل:"وسبب إعمال هذه

الأحرف اختصاصها بمشابهة "كان" الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما".[٣٤] وأمّا عن علّة تقديم منصوبها على المرفوع فذكروا أنّ ذلك كان لأجل التدليل على الفرعية. وقيل إنّ ذلك راجع إلى أنّ معاني هذه الأحرف لا يتحقق حصولها إلا في الأخبار، ومِن ثَمّ تنزّلت أخبارها منها منزلة العُمَد مِن الأفعال، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزّلت أسماؤها منزلة الفضلات فأُعطيت إعراب المفعول به وهو النصب [٣٥].

وفي مقابل هؤلاء ذهب فريق آخر إلى تشبيهها بالأفعال المتعدية التي تقدّم مفعولها على فاعلها، قال الزجاجي:" هذه الحروف على اختلاف معانيها تنصب الاسم وترفع الخبر... وإنّما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي؛ وذلك أنّها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي، ويتّصل بها المضمر المنصوب، كما يتّصل بالفعل المتعدي"[٣٦]. وإلى هذا ذهب عدد مِن متأخّري النحاة كابن يعيش (٦٤٣هـ) والرضي الإستراباذي [٣٧].

وأمّا بشأن تقدم منصوب هذه الأحرف على مرفوعها، فقد علّله ابن يعيش بقوله:"وإنّما قُدّم المنصوب فيها على المرفوع، فرقاً بينها وبين الفعل. فالفعل مِن حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب؛ إذْ كانت رتبة الفاعل مقدمة على المفعول. وهذه الحروف لمّا كانت فروعاً على الأفعال، ومحمولة عليها، جُعلت دونها بأنْ قُدم المنصوب فيها على المرفوع، حطّاً لها عن درجة الأفعال؛ إذْ تقديم المفعول على الفاعل فرع، وتقديم الفاعل أصل".[٣٨]. ومثل ابن يعيش، نص الرضي هو الآخر على أنّ منصوبها قُدِّم على مرفوعها تنبيهاً بفرعية العمل على فرعية العامل[٣٩]. وعلاوة على التمييز بين الأصل والفرع، زاد بعضهم سبباً آخر قائلاً: " ولئلّا يلزم تغيّر بنية الحرف عند اتصال الضمير المرفوع به، فيقال: أنَنْتُ، وأنَنْنا كما يقال: كُنْتُ، وكنّا".[٤٠].

والغريب في الأمر أنّ الرضي الإستراباذي مع إقراره بأنّ تقديم المنصوب على المرفوع مع هذه الأحرف إنّما كان تنبيهاً على الفرعية، ومع الإقرار أيضاً بأنّ

الحروف أضعف عملاً مِن الأفعال التي شُبّهت بها – مِن حيث كانت الفروع عندهم مُنحطّة دائماً عن درجات الأصول، وأنّ الفرع مِنْ ثَمّ يكون أبداً أضعف مِن الأصل[٤١] – فإنّه يعدّ تقديم المنصوب مظهراً مِن مظاهر القوة في العمل. وهذا يتناقض تماماً مع مبدأ الفرعية في العمل عندهم؛ ففي معرض موازنته بين عمل "إنّ" وعمل "ما" الحجازية، قال الرضي: "... فلمّا شابهت الأفعال المتعدية معنىً لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظاً كانت مشابهتها للأفعال أقوى مِن مشابهة "ما" الحجازية، فجعل عَمَلُها أقوى، بأنْ قُدّم منصوبها على مرفوعها، وذلك لأنّ عمل الفعل الطبيعي أنْ يرفع ثم ينصب، فعكسه عمل غير طبيعي، فهو تصرّف في العمل".[٤٢]

ومَنْ يتأمل هذا التنظير النحوي يجد أنّه في مجمله مظهر مِن مظاهر النظر العقلي، والمنطقي المجرّد، الذي لا يمثّل بالضرورة منطق اللغة؛ إذ اللغة لها منطقها الخاصّ، فهي كما يقول أبو اللسانيات الحديثة سوسير (١٩١٣م): "نظام لا يخضع لغير نظامه الخاصّ"[٤٣].

وإذا ما تركنا مسألة الأصالة والفرعية جانباً، وتأملنا أوجه المشابهة بين "إنّ" وأخواتها والأفعال تبيّن لنا أنّ تحديدها على هذا النحو ما هو إلّا وسيلة لإيجاد سبب منطقي يسوّغ عمل هذه الأحرف؛ ذلك أنّ المشابهة اللفظية متحققة إلى حدّ ما في بعض الأحرف مثل: سوف وربّ وبلى وحتى... فهي على أكثر مِن حرفين؛ وهي مبنيّة أيضا على الفتح، ومع ذلك لم تعمل نصباً ولا رفعاً.

وأما المشابهة باتصال الضمائر ونون الوقاية فهي – مِن وجهة نظرنا – مِن باب قلب الأمور رأسا على عقب؛ ذلك أنْ استحقاق هذه الأحرف للعمل هو الذي سوغ اتصال هذه الأشياء بها[٤٤]، فهذا الاتصال هو في الواقع لازمة العمل ونتيجته، إنّه نتيجة لا علّة، ومسبّب لا سبب.

ثم إنّ دعوى المشابهة هذه لا تطّرد، فهي منقوضة بعمل "ما" الحجازية، المُشبهة بليس التي تقدّم مرفوعها على منصوبها، على رغم فرعيتها عليها عندهم.

وهنا يجد النحاة أنفسهم مضطرين إلى التنظير والتأويل مرة أخرى قائلين: إنّ مشابهة "إنّ" وأخواتها للفعل أقوى مِن مشابهة "ما" لليس؛ فمِن ناحية: "ما" مشبهة بفعل ناقص جامد، ومشابهتها له مشابهة معنوية فقط، وأمّا "إنّ" فمُشبّهة بالفعل التام المتصرّف، ومشابهتها له مزدوجة: معنوية ولفظية معاً، ومِن ثَمّ كانت أقوى مشابهة للفعل من "ما" الحجازية(٤٥). ومِن ناحية أخرى، فإنّ فرعية "ما" الحجازية في العمل على "ليس" لا تحتاج على حدّ قولهم إلى دليل، نظراً إلى عدم اتفاق العرب على إعمالها. فهي مِن العوامل عند الحجازيين، ومِن الهوامل عند التميميين. ونظراً إلى أنّ معنى "ما" ومعنى "ليس" واحد، كان ترتيب معمولي "ما" الحجازية مثل ترتيب معمولي "ليس" تطبيقاً للفظ بالمعنى(٤٦).

ومع كل هذه التعليلات فإنّ مبدأ مخالفة عمل الفرع للأصل ينتقض بعمل "لا" النافية للجنس، فهذه فرع في العمل على "إنّ" مثلما أنّ "ما" الحجازية فرع في العمل على "ليس" ولكنّ مشابهة "ما" لليس – حسب تنظيرهم– أقوى مِن مشابهة "لا" لِـ"إنّ"؛ فَ "ما " مشابهة لفعل، وهذه مشابهة لحرف، و "ما" مُشبّهة لليس في المعنى، ومِن هنا كان عملها مِن باب حمل النظير على النظير. أمّا "لا" المحمولة في عملها على "إنّ" فلا يوجد بينها وبين "إنّ" مشابهة في اللفظ ولا في المعنى، وإنّما عَمِلت عملها مِن باب حمل النقيض على النقيض؛ فلا للمبالغة في النفي؛ لأنها لنفي الجنس، و"إنّ" للمبالغة في الإثبات(٤٧). وعلى رغم كل هذه الفوارق بينهما جاء ترتيب معمولي "لا" مثل ترتيب معمولي "إنّ" فلم يكن للفرعية أثر هنا في ترتيب المعمولين، كما لم يكن له أثر في حالة "ما" الحجازية مع الفرق الكبير بينهما في درجة التشابه وطبيعته.

ثم إنّ قضية الاختصاص التي نصّوا عليها، والتي عُدّت شرطاً أساسياً في العمل، لا تخلو مِن نقاط ضعف تعرو التنظير في هذه القضية؛ إذْ هناك أدوات مختصة، وهي مع ذلك لا تعمل فيما اختصت به، مثل "أل" المعرفة المختصة بالأسماء، وكلّ مِن السين، وسوف، وقد المختصة بالأفعال. وفي المقابل هناك أدوات

غير مختصة، ومع ذلك جاءت عاملة، مثل "ما" و" لا" و"لات" و"إنْ" التي تعمل كلها عمل "ليس"، على رغم عدم الاختصاص، قال الوراق: "واعلم أنّ الأقيس في "ما" ألا تعمل شيئا. وإنما كان الأقيس فيها هذا لأنها تدخل على الاسم والفعل، كما تدخل حروف الاستفهام عليهما. وإنّما يعمل العامل في الجنس إذا استبدّ به دون غيره. وهذا أصل في العوامل. و"ما" في هذا ليست بالأسماء أولى منها بالأفعال[٤٨]".

وأكثر مِنْ ذلك فإنّ بعض هذه الأدوات غير المختصة قد عملت عملين على طرفي نقيض، وهو الحرف"لا" الّذي يعمل عمل "إنّ" تارةً، وعمل "ليس" تارةً أخرى. وأمام هذه الإشكالات وجد النحاة أنفسهم مضطرين إلى تعديل مبدأ الاختصاص بعض الشيء ليكون أكثر دقة وصدقاً مع الواقع اللغوي، فكان أنْ صيغ على النحو الآتي:" كلّ حرف أُختُص بشيء ولم يتنزّل منزلة الجزء منه عمل فيه"[٤٩]. ولكنْ على رغم هذا التعديل، ظلّ الاضطراب يُلقي بظلاله على مبدأ الاختصاص؛ ذلك أنّ هذا التعديل وإنْ أفلح في تحييد أدوات مثل: "أل" المعرفة، وقد، والسين، وسوف، فإنّه لم يفلح مع أدوات أخرى، مثل: "أنْ" المصدرية التي عملت النصب في الفعل، مع أنّها تتنزّل منزلة الجزء منه، بوصفها موصولاً حرفياً. ومِن ثَمّ فقد تطلب الأمر إجراء تعديل آخر على مبدأ الاختصاص، تَمّ على يد النيلي هذه المرة، الذي بيّنه بقوله:"الحق أنْ يقال: الحرف يعمل فيما يختص به، ولم يكن مُخَصّصا له، كلام التعريف، وقد والسين وسوف، لأنّ المخصص للشيء كالوصف له، والوصف لا يعمل في الموصوف.وهذا أولى مِن قولهم: ولم يتنزّل منزلة الجزء منه، لأنّ "أنْ" المصدرية تعمل في الفعل المضارع، وهي بمنزلة الجزء منه، لأنّها موصولة"[٥٠].

وبعد هذا كلّه نقول: إنّ البصريين كانوا على حقّ عندما نصّوا على أنّ "إنّ" تعمل في الركنين معاً؛ لأنّ هذا الذي يقولونه هو الذي يثبته الاستعمال، وينطق به الواقع اللغوي، وما عداه مِن آراء فمجرد سفسطة، وجدل منطقي لا طائل مِن ورائه. ولكنّ الذي يؤخذ على البصريين هو الحدّة والتطرّف- تحت وطأة المنهج المعياري

الصارم الذي أخذوا به أنفسهم – في تطبيق هذه القاعدة، وإقرار هذه الحقيقة، مما اضطرهم في حالات كثيرة إلى التكلف في التخريج، وإلى التأويل البعيد لتجسير الهوة التي تفصل أحياناً بين ما تقضي به القاعدة، وما هو متحقّق في الاستعمال، ويتجلّى ذلك في معالجتهم لنوعين من التراكيب المخالفة لعمل هذه الأحرف، وهما:

١ – رفع الركنين بعد "إنّ" وأخواتها.

٢ – نصب الركنين بعد "إنّ" وأخواتها.

وأما النوع الأول فيتمثل بالشواهد الآتية:

١ – قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[٥١].

٢ – الحديث الشريف: (إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)[٥٢].

٣ – قول بعض العرب: (إنّ بك زيد مأخوذ)[٥٣]

والنظرة الوصفيّة إلى هذه الشواهد تظهر بوضوح أنّ "إنّ" قد أهملت فيها فلم تعمل. ولكنّ إلغاء عَملها في هذا العدد المحدود جداً مِن الشواهد التي لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليد الواحدة، لا يلغي كونها عاملة فيما ورد عنهم مِن عدد لا يحصى كثرة من الشواهد. وهناك أمثلة لأدوات أخرى قد أُهملت في بعض الشواهد، ولم يؤثّر ذلك في طبيعة عملها فيما وراء ذلك؛ ف " أنْ " المصدرية على سبيل المثال التي تنصب الفعل المضارع قد جاءت مهملة في غير موضع حملاً لها على "ما" المصدرية، كما يرى الكوفيون[٥٤]؛ فمن ذلك على سبيل المثال قراءة ابن محيصن (١٢٣هـ)[٥٥]، وابن مجاهد(٣٢٤هـ)،[٥٦]:"لمن أراد أنْ يُتِمُ الرضاعة"[٥٧]. وقد حاول ابن هشام أنْ يجد لهذه القراءة تخريجاً يُبقي على" أنّ " عاملة، فذهب إلى أنّ الفعل يمكن أنْ يكون منصوباً إمّا على أنّ الأصل:" يتمّون " بواو الجماعة حملاً على معنى "مَنْ" الموصولة، ثمّ حذفت النون للناصب، وحذفت واو الجماعة لالتقاء الساكنين، وإمّا أنّه منصوب بفتحة مقدّرة على الواو إجراءً لها مجرى الضمة للضرورة [٥٨]. وهذا التخريج مبني – كما هو ظاهر– على احتمالات فيها مِن البعد والتكلّف ما فيها، ثمّ إنّ الضرورة مكانها الشعر لا النثر.

ومنه في الشعر قوله:

يا صاحبَيْ فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أنْ تحملا حاجة لي خفّ محملها تستوجبا منّة عندي بها ويدا
أنْ تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لاتخبرا أحدا[٥٩]

ومنه قول القاسم بن معن، قاضي الكوفة:

إنّي زعيم يا نُوَيْ قة إنْ أمنت من الرزاح
ونجوت من عرض المنو ن من الغدوّ إلى الرواح
أنْ تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح [٦٠]

ومنه أيضاً قول الآخر:

إذا كان أمر الناس عند عجوزهم فلا بدّ أنْ يلقون كلّ ثبور[٦١]

وقد ذهب البصريون إلى أنّ " أنْ" في هذه الشواهد مخفّفة مِن الثقيلة[٦٢]، وقد ضُعّفت وجهة نظرهم هذه، لما فيها مِن تكلّف ظاهر. ولذا مال أكثر النحاة إلى إيثار وجهة النظر الكوفية ههنا، قال ابن مالك: "وقول الكوفيين عندي أولى بالصواب، فإنّه لا يلزم منه، إهمال ما وجب له الإعمال، ومما يؤيّده قول الشاعر:

رأيتك أحييت الندى بعد موته فعاش الندى من بعد أنْ هو خامل

فوصل "أنْ" بجملة اسميّة، وليس قبلها فعل قلبي، ولا معناه. وكلّ موضع هو هكذا فهو لِ "أنْ" الناصبة الفعل، و"أنْ" الناصبة الفعل لا توصل بجملة اسميّة"[٦٣]. وقد أكّد ذلك ابن هشام أيضاً في حديثه عن الشاهد الأوّل بقوله: "وليست مخفّفة مِن الثقيلة، بدليل" أنْ "المعطوفة عليها".[٦٤]

ومثلما حملت "أنْ" على "ما" فأهملت، حملت "ما" بدورها على "أنْ" فأعملت وشاهد ذلك الحديث: "كما تكونوا يولّى عليكم".[٦٥]، ومن ذلك إهمال "لم" في قوله:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار[٦٦]

وفي مقابل ذلك هناك حالات عملت فيها بعض الأدوات عملاً مناقضاً لعملها الأصلي، وذلك كالجزم ب" لن" والنصب بـ"لم"؛ فمن الجزم بـ"لن" قول كثير:

أيادي سبا ياعز ما كنت بعدكم فلن يحلَ للعينين بعدك منظر(٦٧)

وأما النصب بـ"لم" فقد عده اللحياني (٢٢٠هـ) لغة لبعض العرب(٦٨) واستشهد على ذلك بقراءة أبي جعفر المنصور(٦٩): ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾(٧٠)، وبقول الحارث بن منذر:

من أي يومي من الموت أفر أيوم لم يُقْدَرَ أم يوم قُدر(٧١)

والجزم بـ "لن" والنصب بـ"لم" في هذه الشواهد لم يُلغ كون الحرف الأول ناصباً والآخر جازماً. وكذلك الجزم بـ"إذا" و "لو" في قول الشاعر:

لو يشأْ طار به ذو ميعة لا حقُ الآطال نهدٌ ذو خصل(٧٢)

وفي قول عبد القيس (أو حارثة بن بدر):

استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى وإذا تصبْك خصاصة فتجملِ(٧٣)

إن عمل هاتين الأداتين في هذين الشاهدين لا يجعلهما من ضمن الجوازم في السعة والاختيار؛ ذلك أنّ العمل دائما على الأعمّ الأغلب، قال ابن السّرّاج: "إنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب، لم يُعن بالحرف الذي يشذّ منه فلا يطّرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير مِن العلوم، ولو اُعترض بالشاذ على القياس المطرد، لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شكّ في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنّه شاذ، فإنْ كان سُمع مِمّن تُرضى عربيته فلا بدّ مِن أنْ يكون قد حاول مذهباً، ونحا نحواً مِن الوجوه، أو استهواه أمر غلطه(٧٤)". وقال في موضع آخر: "ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولاً، لزال الكلام عن جهته(٧٥)". والأصل في هذا كله قول سيبويه:" وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجها(٧٦)".

ومن كلام سيبويه، ومن كلام ابن السراج، نفهم أنّ هذه الخروقات للقاعدة العامة إمّا أنْ تكون بداية لتطور جديد، لم يكسب السيرورة والشيوع اللازمين بعد، وإمّا أنّها بقايا وآثار لمراحل سابقة، لم تكن فيها الأدوات قد تحدد عملها، وثبت على

وجه واحد بعد؛ فالضرورات الشعرية – على حدّ قول رابين Rabin كثيراً ما تشي باستعمال قديم أو لهجي(٧٧). ولعلّ الأرجح في هذه الخروقات أنْ تكون مظهراً من مظاهر تعدد المعنى الوظيفي للمبني الواحد. غير أنّ البصريين ومناصريهم – متسلحين بالمنهج المعياري الذي يعطي القاعدة حق مراجعة الاستعمال – رفضوا الاعتراف بإهمال "إنّ" في الشواهد السابقة، ومِن ثَمّ عملوا على تدجين هذه الشواهد، وتطويعها لتنسجم ومنطوق القاعدة النحوية، فراحوا يتأولون، ويتكلّفون في التخريج؛ فبالنسبة للآية الكريمة:"إنّ هذان لساحران"، كانت لهم اجتهادات تتّسم كلّها بالضّعف، وعدم القدرة على الإقناع؛ فمِن قائل: إنّ اسم "إنّ" ضميرُ شأن محذوف، والتقدير: إنّه هذان لهما ساحران. ووجه ضعف هذا التخريج هو أنّ "إنّ" واللام في الخبر بعدها إنما يؤتى بهما للتوكيد، وتقوية الكلام، وحذف الضمير يناقض هذا الغرض؛ لأنّ التوكيد بهما يقتضي الاعتناء بالمؤكد، وحذفه يشعر بخلافه، وفيه هجنة؛ لأنّه كالجمع بين متناقضين؛ هما الإيجاز والإطناب، هذا علاوة على أنّ حذف الضمير مع "إنّ" لم يأت إلا في ضرورة الشعر(٧٨).

وامّا ابن عصفور(٦٦٩هـ) فقد علّل ذلك بقوله: "وإنّما قبح حذفه في الكلام، وإنْ لم يؤدّ الحذف إلى مباشرة " إنّ " وأخواتها للأفعال؛ لأنّه مفسّر بالجملة التي بعده، فأشبهت الجملة لذلك، – وإنْ كانت في الخبر – الجملة الواقعة صفة، في نحو قولك: رأيت رجلاً يحبّه عمروٌ.، وفي أنّ كلّ واحدة مِن الجملتين مفسّرة لما قبلها، والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها، وإبقاؤها، فكذلك أيضاً يقبح حذف ضمير الشأن والقصّة، وإبقاء الجملة المفسّرة له"(٧٩). ومِن ثَمّ لا يجوز حذفه البتّة اللّهمّ إلّا مع " أنْ" و " كأنْ" المخففتين، وقد أُستُسهل حذفه معهما لكونه في كلام بني على التخفيف، فحذفه تبع لحذف النون فيهما، وربّ شيء يصحّ حذفه تبعاً ولا يصحّ حذفه استقلالاً؛ فالفاعل – على سبيل المثال – يجوز حذفه مع الفعل، ولكنْ لا يجوز حذفه وحده.

وقد أغرب بعضهم كثيراً حين زعم أنّ اسم " إنّ " في الآية موجود، وأنّه

ضمير القصّة أو الحكاية، وليس ضمير الشأن، وأنّ التقدير: "إنّها ذان لساحران". وهذا التخريج العجيب يدحضه رسم "إنّ" منفصلة، و"هذان" متّصلة[٨٠].

ومِن قائل: إنّ "إنّ" في الآية الكريمة حرف جواب بمعنى "نعم"، حجّته في ذلك قول عبد الله بن الزبير: "إنّ وراكبَها" في ردّه على ابن الزبير الأسدي حين قال له: " لعن اللّه ناقةً حملتني إليك"[٨١]. ومجيء "إنّ" بمعنى أجل أو نعم، كان قد أثبته سيبويه قديماً، قال في الكتاب: "وأمّا قول العرب في الجواب: إنّه، فهو بمنزلة أجل، إذا وصلت، قلت: إنّ يا فتى، قال الشاعر:

بكر العواذل في الصبو ح يلمنني وألومهنّهْ

ويقلن شيب قد علا كَ وقد كبرت فقلت إنّه"[٨٢]

هذا، وقد عدّها بعض المستشرقين أقدم أحرف الجواب[٨٣]. وقد أقرّ كثير مِن متأخّري النحاة مجيئها بهذا المعنى؛ مثل الزمخشري (٥٣٨هـ)، وابن يعيش[٨٤] وابن مالك الذي انتصر لهذا الرأي بقوة قائلاً: "أنكر بعض العلماء كون "إنّ" بمعنى نعم... ولكنّ الشواهد على كون "إنّ" بمعنى نعم مؤيّدها ظاهر، ودافعها مكابر، فلزم الانقياد إليها، والاعتماد عليها"[٨٥]. وتأييداً لموقفه هذا أورد ثلاثة شواهد إضافية على ذلك من الشعر؛ هي قوله:

يقولون أعمى قلت إنّ وربّما أكون وإنّي من فتى لبصير

وقوله:

ليت شعري هل للمحبّ من جوى حبّهنّ إنّ اللقاء

وقوله:

قالوا أُخِفت فقلت إنّ وخيفتي ما إنْ تزال منوطة برجاء[٨٦]

ومع أنّ سيبويه قد أثبت مجيء "إنّ" بمعنى نعم في كلام العرب، فإنّه لم يحمل عليها "إنّ" في الآية الكريمة، بل لم يعرض للآية البتة في كتابه، مما يوحي بأنّها لا تُحمل عنده على هذا المعنى، وقد نُسب إلى المبرّد حمله "إنّ" في هذه الآية على هذا المعنى خلافاً لسيبويه [٨٧]، وعندما رجعنا إلى كتابه "المقتضب" لم نجد شيئاً

مِن هذا القبيل، وكلّ ما وجدناه بشأن هذه الآية هو قوله:" وكان الخليل يقرأ:"إنْ هذان لساحران"، فيؤدي خطّ المصحف، ومعنى"إنّ" في قراءة ابن مسعود:"إنّ ذان لساحران".[٨٨]. وأيّاً كان الأمرفقد ضُعّف هذا الرأي من قبل عدد غير قليل من المحقّقين؛ نظراً إلى أنّ مجيء إنّ بهذا المعنى شاذّ، أو نادر الوقوع [٨٩]، بل قيل لم يثبت[٩٠]، فتعليقاً على قول الشاعر:

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنّه

قال في الصحاح: "قال أبو عبيد: وهذا اختصارمِن كلام العرب، يكتفى فيه بالضمير؛ لأنّه قد عُلِم معناه. وأمّا قول الأخفش إنّه بمعنى نعم فإنما يريد تأويله، ليس أنّه موضوع في اللغة لذلك"[٩١]؛ ولذا فإنّ كل الشواهد التي أُستُشهد بها على مجيء "إنّ" بمعنى نعم قد خُرّجت تخريجاً آخر يبقي عليها عاملة؛ فقول ابن الزبيرالسابق:" إنّ وراكبها" خرّج على أساس حذف الجملة بركنيها بعد إنّ، والتقدير: إنّها ملعونة وراكبها، وكذلك قيل بالنسبة إلى بقيّة الشواهد الأخرى.، قال ابن عصفور: "فإن قيل فحذف الجملة حتّى لا يبقى منها إلّا حرف واحد وهو"إنّ" إخلال بها. فالجواب: إنّ العرب قد فعلت ذلك، نحو قوله:

قالت بنات العمّ يا سلمى وإنْ كان عيياً معدماً قالت وإنْ

ألا ترى أنّ فعل الشرط وجوابه محذوفان لفهم المعنى؟ فإنّ التقدير: وإن كان عيياً معدماً تزوّجته"[٩٢]. وجاء في خزانة الأدب: "ونقل ابن الملا عن أبي حيّان أنّ "إنّ" في هذه المواضع هي المؤكِّدة، حذف معمولاها، فإنّه قال: إنّ كلام ابن الزبير لا ينتهض دليلاً لابن مالك على أنّ "إنّ" فيه بمعنى نعم؛ لأنّه ممّا حُذف فيه الاسم والخبر، ولا يجوز حذفهما إلّا مع إنّ".[٩٣]

وعلى تقدير ثبوت هذا المعنى لِ "إنّ" في كلام العرب فإنّه يضعف حمل "إنّ" في الآية الكريمة على هذا المعنى، نظراً إلى أنّه لم يأت قبلها ما يقتضي جواباً حتى تقع "نعم" في جوابه، وهي لا تأتي بهذا المعنى ابتدائية في أوّل الكلام مِن غير أنْ تكون جواباً لكلام سابق. وما ذهب إليه بعضهم أنّ ذلك يفهم ضمنياً من "النجوى" في

الآية السابقة ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ﴾[٩٤]؛ لأنّها تشعر بأنّ منهم مَنْ قال: هما ساحران؛ فصُدِّق وقيل: نعم؛ هو تكلف زائد[٩٥]. هذا مع العلم أنّ النجوى قد اُختُلف فيها؛ فعن ابن عبّاس أنّ نجواهم كانت: إنْ غلبنا موسى اتّبعناه، وفي قول قتادة أنّها كانت: إنْ كان ساحراً فسنغلبه، وإنْ كان مِن السماء فله أمر[٩٦]. وعليه، فليس ثمّة دليل قاطع على أنّ جملة:" هما ساحران " كانت نجوى أصلاً، فالأرجح – كما قال أبو حيّان– أنّ هذه الجملة قد قيلت علانية؛ إذْ لو كان تناجيهم ذلك ما كان ثمّة تنازع.[٩٧]، ويضعف هذا التخريج مِن جهة أخرى أيضاً أنّه لايجوز دخول اللّام في خبر المبتدأ؛ ذلك أنّها لاتدخل إلّا على خبر إنّ العاملة.

وذهب بعضهم إلى أنّ هذه الآية قد جاءت على لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد التي تلزم المثنى الألف دائما. وهو ما اختاره ابن مالك [٩٨]،وأبو حيان،[٩٩] ولكنّ هذه اللغة أنكرها بعض الأئمة وخاصة المبرد[١٠٠]، ووصفها بعضهم بأنّها لغة قليلة جداً [١٠١]، ولا يحسن حمل التنزيل على القليل. وهناك تخريجات أخرى نضرب عنها الذكر صفحاً؛ لأنّها كلها تتسم بالضعف والتكلف الزائد، ومِن ثمّ لا يجوز أنْ يحمل عليها كتاب الله تعالى؛ لأنّ كلامه سبحانه أفصح كلام، فلا يكون إلّا بأفصح اللغات وأصحّها "فلا يجوز فيه جميع ما يجوّزه النحاة في شعر الشماخ، والطرمّاح، وغيرهما مِن سلوك التقادير البعيدة، والتراكيب القلقة، والمجازات المعقّدة"[١٠٢].

وما قيل عن الآية الكريمة يقال أيضاً عن الحديث الشريف:" إنّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون" الذي خرّج هو الآخر على تقدير ضمير شأن محذوف. وقد خرجه الكسائي على أساس زيادة "مِنْ"[١٠٣]. وزيادة مِن إنْ جازت لفظياً على مذهب الكوفيين والأخفش، فإنّ زيادتها ربّما تكون غير متأتية مِن حيث المعنى [١٠٤]؛ لأنّ هذا سيجعل المصوّرين أشد الناس عذابا، وليس الأمر كذلك فأشدّ الناس عذابا يوم القيامة هم المنافقون بصريح قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[١٠٥].

وأما قول ناس مِن العرب:" إنّ بك زيد مأخوذ "فقد خرّجه الخليل أيضاً على تقدير ضمير شأن محذوف، قائلاً :"هذا على قوله: إنّه بك زيد مأخوذ"[١٠٦]. وهذا ينطبق عليه ما قلناه في الآية الكريمة.غير أنّ هذا القول يمكن أنْ يُخرّج على أساس أنّ "إنّ" عاملة، غير مهملة بتقدير ضمير مخاطب فيكون التقدير: إنك بك زيد مأخوذ، ثم حُذف اسم "إنّ" إيجازاً و اختصاراً لدلالة الكاف في "بك" عليه من جهة، وبسبب كراهة توالي كافين من جهة أخرى. وقد يعترض بعضهم بأنّ الحذف يناقض التوكيد، ونردّ بأنّ المحذوف لقرينة يكون في حكم الموجود. وهذا الذي نراه في هذا القول هو ما كان قد رجّحه ابن هشام الذي علّق على تخريج الخليل بقوله: "وليس بمتعيّن في حكاية الخليل، بل يجوز أنْ يكون التقدير: إنّك، وهو أولى؛ لأنّ ضمير الشأن خارج عن القياس لعوده على المتأخّر، ولتفسيره بالجملة، فلا ينبغي الحمل عليه مع إمكان غيره".[١٠٧] ونستأنس في هذا الذي نذهب إليه أيضاً بما ذهب إليه ابن عصفور في تخريجه لقول الشاعر:

فلو أنّ حُقّ اليوم منكم إقامة وإنْ كان سرحٌ قد مضى فتسرّعا

بأنّه إمّا أنْ يكون مِن حذف ضمير الشأن، وإمّا أنْ يكون المحذوف ضمير المخاطب، فيكون التقدير: فلو أنّكم حُقّ اليوم،. ثمّ أردف يقول: "وحملها على هذا الوجه أولى؛ لأنّه لا يلزم فيه من القبح ما يلزم في الوجه الأوّل."[١٠٨]

وأما نصب الركنين بعد "إنّ" وأخواتها فقد أورد النحاة أربعة شواهد على ذلك هي:

١ – قول العجاج:

ياليت أيام الصبا رواجعا[١٠٩]

٢ – وقول الآخر:

إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إنّ حراسنا أسدا[١١٠]

٣ – وقول الآخر:

لا تصحبنّ بعدنا عجوزا إنّ العجوز خبّةً جروزا[١١١]

وقد رواه بعضهم على النحو الآتي:

إنّ العجوز خبةً جروزا تأكل كل ليلة قفيزا [١١٢]

٤ – وقول محمد بن ذؤيب العماني:

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا[١١٣]

وكما عولجت حالات رفع الركنين بعد "إنّ" كذلك عولجت حالات نصبهما؛ فقد خرج نصب الركن الثاني في الشاهد الأوّل على أنّه حال، والخبر محذوف، وتقديره – على حسب ما ذكر سيبويه – هو: ياليت لنا أيام الصبا، وكأن الشاعر قال: ياليت أيام الصبا أقبلت رواجع[١١٤]. وقد نونت "رواجع" للضرورة الشعرية.

وكذلك قدر الخبر في الشاهد الثاني جملة فعلية تقديرها: تجدهم أسداً، أو تلقاهم أسداً[١١٥]. وأما الشاهد الثالث فخّرج أبوعليّ الفارسي نصب "خبّةً" في الرواية الأولى إمّا على أنّه على الإبدال من عجوز، وإمّا على أنّه منصوب على الاختصاص مثل قوله:

إنّا بني ضبّة أصحاب الجمل

والخبر في كلتا الحالتين محذوف[١١٦]. وهذان التخريجان فيهما من الضعف والبعد الشيء الكثير؛ فالقول بإبدال خبّة من عجوز يضعفه أنّ الأغلب في البدل أنْ يكون جامداً، بحيث لو حُذف الأول لاستقلّ الثاني ولم يحتج إلى متبوع قبله[١١٧]. وأمّا النصب على الاختصاص فأكثر بعداً؛ إذ لم يُسبق المنصوب على الاختصاص بضمير تكلّم؛ جمع، ولا مفرد كما هو معهود في هذا الأسلوب. وعلى الرواية الأخرى خَرّج بعضهم "خبّة" على أنّها منصوبة على الذم، أي هي مفعول به لفعل محذوف تقديره: "أذم"، وخبر "إنّ" هو الجملة الفعلية "تأكل"[١١٨].

أما بيت العماني الراجز فقد خرج على أنّ الشاعر قد أخطأ، أي: لحن، وأنّ أبا عمرو(١٥٤هـ) والأصمعيّ (٢١٦هـ) قد لحّناه في قوله هذا[١١٩]، وقال المبرد: "وحدثت أنّ العماني الراجز أنشد الرشيد في نعت فرس:

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمةً أو قلما محرفاً

فعلم القوم كلهم أنّه قد لحن، ولم يهتد أحد منهم لإصلاح البيت إلا الرشيد، فإنّه قال له: قل "تخال أذنيه إذا تشوفا"(١٢٠).

وإخراجا لهذا البيت مِن دائرة الخطأ، أو اللحن، خرّجه بعضهم بمثل ما خُرِّج به الشاهدان السابقان، بأنّ الخبر محذوف، وأنّ المنصوب مفعول به له، والتقدير: يحكيان أو يشبهان قادمة أو قلما محرفا(١٢١)، وخرجه آخرون على أنّ نصب الجزأين بعد"كأنّ" لغة معروفة لبعض العرب، يشبهون "كأنّ" بـ"ظننت" وعلى هذا جاء قول ذي الرمة:

كأنّ جلودهن ممـوهاتٍ على أبشارها ذهبا زلالا(١٢٢)

وقول النابغة الذبياني:

كأن التاج معصوباً عليه لأذواد أصبن بذي أبان (١٢٣)

ولا يخفى على المتأمل المنصف أنّ كثيراً مِن التأويلات والتخريجات التي جاء بها النحاة ما هي إلا محاولات لتطويع هذه الشواهد لمنطوق القاعدة النحوية، ولا يخفى عليه كذلك ضعف هذه التأويلات التي ما جيء بها إلا لخدمة اللفظ على حساب المعنى؛ إذ المعنى الذي يفهم من ظاهر قول العجاج:

ياليت أيام الصبا رواجعا

هو تمنّي الشاعر كون الأيام راجعة، لا تمني إقبالها في حالة كونها راجعة، فالتقدير– في رأيي– لا يخدم المعنى، وينال من فصاحة الشاعر.كما أنّ المعنى المتبادر إلى الذهن من قول الاخر:

إنّ حراسنا أسدا

هو تأكيد المرأة أنّ رجال قومها أسود؛ فالتأويل بـ"تلقاهم" أو "تجدهم" يخترم فصاحة البيت. وإذا كان من الممكن غضّ الطرف عن مثل هذه التقديرات في هذين الشاهدين فإنّ ذلك لا يتأتى في قول العماني:

كأنّ أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

إذ لا معنى لتقدير "يشبهان" أو "يحكيان"؛ لأنّ هذا هو المعنى المستفاد من

"كأنّ" ذاتها. وعليه، فلا معنى لأنْ نتبع أداة التشبيه فعلاً يدل على التشبيه، فلا معنى لأنْ نقول: أُشبّه أذنيه إذا تشوفا يشبهان أو يحكيان؛ لأنّ كلا من الأداة والفعل يؤدي المعنى نفسه، فكل منهما يغني عن صاحبه ويسدّ مسدّه.

وأما القول بأنّ الشاعر العماني قد أخطأ فقول يتناقض وما نصّوا عليه من أنّ العرب محميون مِن الخطأ في الألفاظ، وأنّ العربي– مِنْ ثمّ – لا يمكن أنْ يغلط لسانه، وإنما الجائز غلطه في المعاني(١٢٤).

وإذا ما تركنا النظرة المعيارية جانبا، وحكّمنا وجهة النظر الوصفية تبيّن لنا أنّ هذه الأحرف قد يأتي خبرها منصوبا وذلك من باب تعدد المعنى الوظيفي للمبني الواحد، وقد مرت بنا أمثلة كثيرة على ذلك من الجزم بـ"لن" والنصب بـ"لم" وإعمال بعض الأدوات المهملة مثل "إذا" و "لو". ومِن هذا القبيل أيضا إعمال "عسى" عمل "كان" وهو المشهور والمعروف مِن أمرها، وإعمالها أيضاً عمل "إنّ" أيضا حملا لها على "لعلّ"، قال سيبويه: "وأما قولهم عساك، فالكاف منصوبة، قال الراجز وهو رؤبة:

يا أبتا علك أو عساكا(١٢٥)

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك "ني"، قال عمران بن حطان:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة "لعلّ" في هذا الموضع(١٢٦). ومما يؤكد ما ذهب إليه سيبويه قول صخر بن الجعدي:

قفلت عساها نارُ كأس وعلها تشكّى فآتي نحوها فأعودها برفع نار(١٢٧).

ولنا أيضاً أنْ نفسر نصب الخبر بعد هذه الأحرف، على أنّه ملامح تطور جديد، أو أنّه أثر لحالة لغوية سابقة، لم يكن عَمَلُ هذه الأحرف فيها قد استقر على حالة معينة بعد، ومِن المعروف أنّ الشعر كثيراً ما يحافظ على القديم، بخلاف

الحديث[١٢٨]. ومن هنا قال محمود شرف الدين: "يُستبعد أنْ يكون العرب قد وصلوا إلى هذه الصورة دفعة واحدة، فالمتصور دائماً في الأوضاع التركيبية أنْ تمر بمراحل مِن التذبذب، والتأرجح قبل أنْ تدخل في ظاهرة ثابتة مطردة تكتسب شكل النظام، وما رَفْع الطرفين، ونصبهما بعد "إنّ" إلا مِن هذا القبيل"[١٢٩]. ولا أستبعد أنْ يكون النصب في الشواهد الأربعة الأولى خاصّة راجعاً إلى أمور صوتية موسيقيّة؛ فقد نصبت هذه الأخبار إمّا مراعاة للقافية المنصوبة، وإمّا للمناسبة اللفظية، أي للانسجام مع القافية، بغرض التصريع، أو تمكين عطف القافية المنصوبة. والمناسبة اللفظية – كما قال ابن الصائغ (٧٧٦هـ) – أمر مطلوب في اللغة العربية، يرتكب لها أمور مِن مخالفة الأصول[١٣٠]، وما باب الجرّ على المجاورة في نحو قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ **خرب**، وباب صرف الممنوع من الصرف في قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[١٣١]، قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾[١٣٢] إلّا شواهد حية ناطقة بلسان حال المناسبة اللفظية هذه.

وقد أجاز ابن سلام الجمحي (٢٣٢هـ) والكسائي (١٨٩هـ) والفراء (٢٠٧هـ)، و الكوفيّون عموماً نصب الخبر بعد هذه الأحرف؛ مطلقا على رأي ابن سلام[١٣٣]، وأصحاب الفراء مِن الكوفيين[١٣٤]، وبعد "ليت" خاصة عند الكسائي والفراء[١٣٥] وذلك من باب التشبيه لها بـ"وددت أو تمنيت"، أو حملها على باب "ظنّ". وقد عُدّ عملها هذا لغة لبعض العرب:هم رؤبة وقومه على رأي ابن سلام[١٣٦]، وبنو تميم عموماً على رأي غيره، قال في خزانة الأدب: "وزعم أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات أنّ نصب الجزأين بـ"ليت" لغة بني تميم"[١٣٧].

وعلى هذه اللغة جاء المثل العربي: "ليت القياس كلّها أرجلا"[١٣٨]. وقد سمع ذلك في "لعلّ" أيضاً في قولهم: لعلّ زيداً أخانا[١٣٩]. وقد نسب ابن مالك إلى أبي محمد بن السيد (٥٢١هـ) القول بأنّ نصب خبر إنّ وأخواتها لغة لبعض العرب[١٤٠]، وأمّا الأشموني (٩٠٠هـ) فنسب القول ذاته إلى ابن سيده

(٤٥٨هـ)[١٤١]، وعندما رجعنا إلى ما تيسّر لنا الوقوف عليه من مراجع لهذين العالمين لم نجد شيئا من هذا الذي نسب إليهما[١٤٢]. وبما أنّ الأشموني شارح لكلام ابن مالك فإنّ ثمّة احتمالاً قوياً أنْ يكون المعنى بهذا القول شخصاً واحداً، وأنّ تحريفاً قد حصل، وأغلب الظنّ أنّ ابن سيده محرّف عن ابن السيد. وأيّاً كان الأمر فإنّ جمهور النحاة منع كون ذلك لغة، وأوّلوا ما ثبت وروده منه[١٤٣].

بقي أنْ نقول: إنّ نصب الجزأين بعد هذه الأحرف – بقطع النظر عن كونه لغة أو لا – قد ورد في عدد محدود جدّاً من الشواهد لا يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة، وهذا لا يؤثّر في طبيعة عمل هذه الأحرف، لأنّ العمل كما قدّمنا إنّما يكون على الأعمّ الأغلب، قال الزجاجي: "الشيء قد يكون له أصل يجتمع عليه، ثمّ يخرج منه بعضه لعلّة تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل يخرج منه ما خرج بعلته، ويبقى الثاني على حاله".[١٤٤]

ثانياً - رأي الكوفيين

نُسب إلى الكوفيين القول بأنّ "إنّ" وأخواتها لاتعمل الرفع في الخبر، قال الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ "إنّ" وأخواتها لا ترفع الخبر... وذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر"(١٤٥). وهذا يعني أنّها تعمل كليّاً عند البصريين، وجزئياً عند الكوفيين؛أي تنصب الاسم فقط، وأما الخبر فليس معمولاً لها، وإنّما هو على رفعه الذي كان عليه قبل دخول هذه الأحرف(١٤٦). وهذا القول على إطلاقه غير دقيق، فلا يصحّ إلّا مِن باب التغليب والتعميم، وهو ما درج عليه الأنباري في كتابه: "الإنصاف"؛ ذلك أنّ مِن البصريين مَنْ ذهب فيها مذهب الكوفيين مثل قطرب (٢٠٦هـ) الذي نقل عنه أبو عليّ الفارسي(٣٧٧هـ) قوله:" إنّهم تركوا الرفع في الخبر على ما كان عليه". وقد خطّأه في ذلك؛" مِن قِبَل أنّ الكلام قد تغيّر؛ ففي كلّ موضع فيه منصوب، لا بدّ مِن مرفوع، وليس المنصوب كالمرفوع؛ لأنّه قد يكون مرفوعاً لا منصوب معه، فإذا كان هذا هكذا، علمت أنّه ليس على ما كان عليه..."(١٤٧). وفي مقابل ذلك ذهب النحوي الكوفي ابن سعدان (٢٣١هـ) في هذه المسألة مذهب البصريين تماماً؛ أي هي عاملة عنده في الركنين كليهما؛ تنصب الأوّل وترفع الثاني، قال بهذا الخصوص: " واعلم أنّ " إنّ "و " ليت " و " لعلّ "و " لكنّ " المشدّدة، و "كأنّ " المهموزة ينصبن الأسماء ونعوتها ويرفعن الفعل. تقول: إنّ عبدَاللّه العاقلَ سائرٌ، نصبت "عبداللّه" بِ " إنّ "، ونصبت " العاقل "؛ لأنّه نعت لِ "عبداللّه "، ورفعت سائراً؛ لأنّه خبرٌ لِ " إنّ " "(١٤٨). ومنهم مَنْ ذهب إلى أنّها تعمل في الركنين أيضاً ولكن على طريقة "ظنّ" وأخواتها هذه المرّة كما بيّنّا آنفاً؛ أي تنصبهما معاً، قال المرادي (٧٤٩هـ): "وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً بِ " إنّ " وأخواتها"(١٤٩). هذا، وقد علّل القائلون منهم بعدم عملها في الخبر رفعاً موقفهم هذا بنوعين من الحجاج:

١ - الحِجاج المنطقي.

٢ – الحِجاج اللغوي.

أما الحِجاج المنطقي فيتمثل في القول بضعف هذه الأحرف عن القيام بعملين: النصب والرفع [١٥٠]، فمثل هذا العمل المزدوج هو مِن اختصاص الأفعال لقوتها، وأمّا الحروف فالأصل فيها ألّا تعمل، ولكنْ لمّا أشبهت هذه الأحرف الأفعال، عملت في الاسم وحده فنصبته، ومعلوم أنّ المشبه دون المشبه به قوة وعملاً، فالفرع على حدّ قولهم أبداً أضعف مِن الأصل، وبناءً على ذلك لا ينبغي لهذه الأحرف أنْ تعمل في الخبر جرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول، معلّلين ذلك بالقول: لو أعملنا هذه الأحرف عمل الفعل لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما في العمل. وهذا مِن وجهة نظرهم – منطقياً – لا يجوز [١٥١]، وإذا لم يجزلها أنْ تعمل عندهم في الخبر، فهو إذن مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول الأحرف الناسخة.

وقد نسب المازني(٢٤٥هـ) هذا الرأي إلى البغداديين، قال: "وأهل بغداد يقولون: إنّ زيداً منطلق، إنّه نصب زيداً "إنّ"، ومنطلق لم تعمل فيه "إنّ" شيئاً".[١٥٢] وما البغداديون– في الواقع– إلّا الكوفيون أنفسهم[١٥٣].

وقد ذهب مذهب الكوفيين في هذه المسألة من المتأخّرين الإمام السهيلي (٥٨٣هـ) الذي نصّ يقول:"... وكذلك نقول: خبر"إنّ" المرفوع ليس بمعمول لإنّ، وإنِما هو على أصله في باب المبتدأ، ولولا ذلك لجاز أنْ يليها، وإنّما وليها إذا كان مجروراً لأنّها ممنوعة مِن العمل فيه بدخول حرف الجر، مع أنّ المجرور رتبته التأخير، فلم يبالوا بتقديمه في اللفظ. إذْ كان موضعه التأخير"[١٥٤].

وهذا الحجاج المنطقي لم يقنع البصريين ومناصريهم، فانبروا لتفنيده وبيان زيفه بعمل اسم الفاعل، الذي إنّما عَمِل لمشابهته الفعل، ولكنْ على رغم فرعيته هذه، فإنّه قد عَمِلَ عَمَل الأصل مِن رفع ونصب، ودون تقديم للمنصوب على المرفوع[١٥٥]. وعليه، فالفرعية لا تعني اختزال العمل وقصره على ركن واحد فقط، لأنّ هذا يجعلنا أمام معمول دون عامل، وأمام أدوات تنصب ولا ترفع، وهذا لا نظير له في العربية، قال ابن السراج:"ومع ذلك أنّا وجدنا كلّ ما عمل في المبتدأ رفعاً أو نصباً، عمل في

خبره، ألا ترى إلى ظننت وأخواتها، لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، وكذلك "كان" وأخواتها، فكما جاز ذلك في المبتدأ والخبر جاز مع "إنّ"، لا فرق بينهما في ذلك. إلا أنّ الذي كان مبتدأ ينتصب بأنّ وأخواتها"[١٥٦]. وقال أبو علي الفارسي ": إنّ الحروف التي ترفع الأسماء الظاهرة تنصب كما ترفع نحو "ما" و "لات" و"إنّ" وأخواتها.وليس فيها شيء يرفع ولا ينصب[١٥٧]".

وعليه، فما ذهب إليه الكوفيون في حجاجهم المنطقي يتعارض وقواعد المنطق ذاته، وذلك بتعطيل القياس، ومخالفة الأصول لغير ما فائدة [١٥٨]. وإذا كانت المسألة مسألة تمييز بين الأصل والفرع كما يقولون، فإن التمييز متحقق بتقديم منصوب هذه الأحرف على مرفوعها.

وأما الحجاج اللغوي،فيتمثل في الآتي:

١ – عمل العوامل في الفعل بعدها، كما في قوله:

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلكَ أو أطيرا

حيث نصب الفعل" أهلك" بـ"إذن" فلو كانت "إنّ" هي العاملة في الخبر ما جاز أن تعمل فيه "إذن".

٢ – إلغاء عمل "إنّ" إذا ما اعترض عليها بأدنى شيء كأنْ يتأخر اسمها عنها، وذلك كقولهم:" إنّ بك يكفل زيد، وقولهم: إنّ بك زيد مأخوذ[١٥٩]"، ومنه في الشعر قوله:

فليت ابن جوّاب من الناس حظُّنا وأن لنا في النار بعدُ خلودُ

قال ثعلب (٢٩١هـ): "رفع على الاستئناف[١٦٠]"، ثم أردف يقول: "وحكى الكسائي والفراء جميعاً: إنّ فيك زيد راغب، وقالا: بطلت "إنّ" لما تباعدت"[١٦١].

وأما البيت فقد أجيب عنه بإجابات كثيرة[١٦٢]. ولعل أيسرها وأقربها هو حمل "إذن "على "لن" التي لا تلغى بحال.

وأما الاستدلال على ضعف "إنّ" بإلغاء عملها لمجرد تأخر اسمها فيما حكوه من كلام العرب، فهو من الضعف بمكان، ذلك أنّ اسم "إنّ" جاء متأخراً عنها في

كلام العرب في عدد لا يحصى مِن الشواهد، وكانت فيه عاملة، فكيف نتّخذ مِن عدد محدود جداً مِن الشواهد لا يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة دليلاً على عدم عمل "إنّ" في الخبر، ولا نحكم على عملها في هذا العدد غير المحدود فيما وراء ذلك؟ وإذا كنّا لا نملك إحصاء للحالات التي تأخّر فيها اسم "إنّ" في كلام العرب، فإنّ لدينا إحصاء دقيقاً للحالات التي تأخر فيها اسم "إنّ" في القرآن الكريم، وقد بلغ عددها (١٣٦) ستا وثلاثين حالة ومئة حالة، كما هو موضح في الملحق، منها (٢٩) تسع وعشرون حالة كان فيها الاسم مبنيّاً، أو منتهياً بألف مقصورة، أي لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، وبقي لدينا (١٠٧) سبع حالات ومئة حالة كان فيها الاسم متأخراً ومنصوباً أيضا. وقد جاء الاسم في بعض هذه الحالات متأخراًعن "إنّ" بما لا يقل عن ثلاثة أسطر كاملة، ومع ذلك لم يؤثر هذا التأخر الكبير في عمل "إنّ"، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾(١٦٣).

نخلص مِن هذا كله إلى القول: إنّ ما ذهب إليه الكوفيون مِن أنّ "إنّ" لا عمل لها في الخبر بناء على عدد محدود جداً مِن الشواهد هو من الضعف بمكان، ومِن ثَمّ فهو مردود؛ لأنّه يتعارض ومبدأ تقعيد القواعد التي يؤخذ فيها دائماً بالأعم الأغلب.؛ فالمقاييس العربية إنّما تبنى على وجود الشواهد الكثيرة، وتأويل الكثير ضعيف، وفي معرض تعليق الشلوبين على كلام الجزولي على الإعراب بأنّه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل، قال: "اعترض الناس على هذا القول في الإعراب بالمصادر اللازمة للنصب، والظروف اللازمة له. ولا ينبغي أنْ يعترض عليه بذلك؛ لأنّ تلك الأسماء أصلها أنْ تختلف لاختلاف العوامل... فشرط النحويون فيه تغيّره لتغيّر العوامل، وإنْ لم يكن لازماً؛ لأنّه الأصل. وقوانينهم إنّما يعقدونها أبداً على الأصول لا على العوارض"(١٦٤). وقالت ر.فرومكينا:"قلما يمكن صياغة قواعد متخصصة تماماً، وصارمة في مجال

المواضيع اللغوية، وتعتبر مهمة تبعاً لذلك، المؤشرات الكمية، التي تعبر عن علاقة عدد الأمثلة التي تؤكد المبدأ النظري الراهن، بعدد الأمثلة التي تنفيه[١٦٥]".

وبناءً على هذا الذي قدمناه يتضح لنا أنّ ما ذهب إليه الكوفيون غير صحيح، وأنّ الصحيح في المقابل هو ما ذهب إليه البصريون مِن أنّ "إنّ" وأخواتها هي الرافعة للخبر. ولهذا انبرى النحويون لتفنيد وجهة النظر الكوفية وردها؛ فقد أنكر عليهم المازني بشدّة قائلاً: "والحجّة عليهم في ذلك أنْ تقول: إنّ زيداً لمنطلق. وهذه اللام لا تدخل إلّا على ما تعمل فيه إنّ"[١٦٦]. وقد خطّأهم في موضع آخر قائلاً: "أخبروني عن إنّ لمَ نصبت عندكم؟ قالوا: لأنّها مشبّهة بالفعل. قال لهم: فإذا قلتم: إنّ زيداً قادم، زيد عندكم إنّه ماذا؟ قالوا: عندنا أنّه مفعول مقدّم. قال: فما الفعل فيه؟ قالوا: إنّ. قال فبين "إنّ" وبين قادمٌ سبب.؟ قالوا: لا. قال فهل رأيتم فعلاً قطُّ نصب ولم يرفع؟ قالوا هذا محال؛ لأنّ الفعل إذا لم يرفع خلا مِن الفاعل. قال: فالشيء إذا شبّه بالفعل فلا ينبغي أنْ ينصب فقط، ولا يرفع؛ لأنّه إنْ كان كذلك، فليس هو مشبّهاً بفعل؛ لأنّه لا فعل في الكلام نصب ولم يرفع. قالوا أجل كذا يجب. قال لهم فيجب في الحرف المشبّه بالفعل أنْ يكون الاسم المنصوب بعده بمنزلة المفعول، ويكون الخبر بمنزلة الفاعل، حتّى يكون هذا الحرف مشبّهاً، وإلّا فليس هذا مشبّهاً"[١٦٧]، فألزمهم بذلك أنْ تكون " إنّ" وأخواتها عاملة في الاسم والخبر.معاً. ثم جاء ابن السراج مِن بعدُ فخطّأهم أيضاً قائلاً:" الدليل على أنّها هي الرافعة للخبر أنّ الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أنْ يكون هذا معمولاً فيه"[١٦٨]. وقال الشنتمري (٤٧٦هـ):" وأهل الكوفة يقولون: إنّ الخبر مرفوع بما كان يرتفع به من قبل دخول "إنّ"... وهذا غلط منهم ومناقضة؛ فأمّا الغلط فلأنّ خبر المبتدأ كان يرتفع بالتعري مِن العوامل اللفظية، وقد دخلت "إنّ" فزال ذلك التعري. وأمّا المناقضة فإنّهم يقولون: زيد قائم، كلّ واحد منهما يرافع الآخر، وإذا دخلت "إنّ" بطلت المرافعة، فكيف يبقى الخبر على حاله؟"[١٦٩]. وقال ابن مالك:" إنّ "إنّ" وأخواتها مشبهة بالأفعال لفظاً ومعنى واختصاصاً، فلا عمل للابتداء بعد دخولها، كما لا عمل له بعد دخول الأفعال الناسخة... والحاصل أنّ عمل الابتداء بعد "إنّ" منسوخ لفظاً ومحلاً كانتساخه بـ"كان وظنّ".[١٧٠]

وقد فنّد الأنباري في الإنصاف كلّ حجج الكوفيين بهذا الخصوص وانتصر لوجهة نظر البصريين، واصفاً ما ذهب إليه الكوفيون بأنّه فاسد، لأنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلّا ويعمل الرفع[١٧١]، وقال ابن إياز(٦٨١هـ): "ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب"[١٧٢]. وبالموازنة بين المذهبين قدم الرضي الإستراباذي وجهة نظر البصريين قائلا:" ومذهب البصريين أولى؛ لأنّ اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أنْ تعمل فيهما"[١٧٣].

ثالثاً - رأي بعض المحدثين

ترى الغالبيّة العظمى مِن الباحثين المحدثين في "إنّ " رأي البصريين، وفي مقابل الأكثريّة كان لبعض المحدثين وجهات نظر أخرى، وهناك في الواقع وجهتا نظر مخالفتان لوجهتي النظر؛ البصرية والكوفية معاً، وهما:

الأولى – وهي قريبة جداً من وجهة النظر الكوفيّة؛ يتّفق أصحابها مع الكوفيين من حيث مبدأ العمل، ويختلفون عنهم في طبيعة العمل؛ يقولون إنّ "إنّ" تعمل في الركن الأوّل دون الثاني، وأنّ الركن الثاني ليس معمولاً لها، وإنما هو خبر لمبتدأ محذوف، وأمّا الركن الأول فنصب على أنّه مفعول به لِ"إنّ"، وهذا هو ما ذهب إليه السيد يعقوب بكر[١٧٤]، فقد ذهب إلى أنّ "إنّ" اسم صوت دال على التعجب أو التنبيه(interjection) مكون في الأصل من عنصرين إشاريين، هما: "إنْ+نَ"، ويقابلها في العبرية كلمة: "هنّي hinnē" (بإمالة شديدة) المركّبة من العنصرين:"هن + ني= hin + nē"، وهي تؤدي في العبرية معنى الفعل المتعدي(انظر)؛ ومن ثمّ تنصب الاسم والضمير بعدها على المفعولية، وقياساً على الكلمة العبرية ذهب السيد يعقوب بكر إلى أنّ "إنّ" العربية تنصب الاسم بعدها على المفعولية كذلك، وعليه، فإنّ (زيداً) في جملة مثل:" إنّ زيداً قائمٌ " يعرب – على حدّ قوله – مفعولاً به لِ " إنّ "، وأمّا " ناجح" فخبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) قائم،فالتقدير في الجملة عنده هو: انظر زيدا (هو) قائم[١٧٥]...

وهذا القول فيه من البعد والغرابة والتكلّف ما فيه؛ فمن جهة، أسماء الأصوات في العربية لا تعمل، وإنّما الذي يعمل هو أسماء الأفعال، وعمل هذا القطاع من الكلم إنّما يكون بحسب الفعل الذي هو في معناه؛ إنْ لازماً فلازم، وإنْ متعدياً فمتعدّ. وعلى افتراض أنّ "إنّ" اسم فعل، لا اسم صوت، وهو احتمال بعيد جداً، فإنّ تعدية مقابله في العبرية (hinnē) لا يعني بحال مِن الأحوال أنّه متعدّ في العربية؛ ذلك أنّ الفعل (انظر) لا يتعدّى في العربية إلّا بحرف الجر (إلى)، ولا يتعدّى بنفسه إلّا إذا كان

بمعنى(انتظر)، كما في قوله تعالى: ﴿ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ﴾[١٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا﴾ [١٧٧]، بمعنى: انتظرونا في الآية الأولى، وبمعنى: انتظرنا، أو تفقّدنا بنظرك في الأخرى، ولا يتعدّى في غير هذا المعنى إلّا في الضرورة الشعرية كقول عبدالله بن قيس الرقيات:

ظـاهـرات الـجـمـال والـحـسـن ينظر نَ كما ينظر الأراكَ الظباءُ [١٧٨]

ثمّ إنّ القول بتقدير مبتدأ محذوف تكلّف زائد، وهو خلاف الأصل وخلاف الظاهر أيضا، ومعروف أنّه لا يُصار إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي، فالأخذ بالظاهرإذن أولى؛ لأنّه إنّما يُترك الظاهر إلى المقدّر إذا كان المقدَّر أقوى من الظاهر، أو إذا تعذّر الحمل على الظاهر لسبب أو لآخر[١٧٩]، ولا يوجد في مسألتنا هذه أيّ شيء من هذا القبيل.

ووجهة النظر الأخرى أشدّ تطرّفاً مِن وجهات النظر السابقة، تبنّاها بعض المحدثين، قوامها أنّ "إنّ" ليست عاملة في الخبر ولا في المبتدأ. وهذا ما ذهب إليه كلّ من إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي.

فاسم "إنّ" بوصفه متحدَّثاً عنه أصله على حدّ قول إبراهيم مصطفى الرفع، لأنّ كل متحدث عنه، أو كلّ مسند إليه مرفوع، وأنّ رفعه مِن ثم جائز [١٨٠]، قال بهذا الخصوص: "وإذا تركنا حكم النحاة لحظة ونظرنا أسلوب العرب فيما بعد "إنّ" وجدنا أنّهم لمحوا حقه في الرفع، فورد عنهم مرفوعاً، وعطفوا عليه بالرفع، وأكدوه بالرفع أيضاً، وذلك شاهد لما رأينا مِن أنّ الموضع للرفع، وأنّه وجه الكلام في اسم "إنّ" [١٨١]". وقد عَدّ نفسه مكتشفا لسر خَفِيَ على النحاة طيلة هذه المدة [١٨٢]، ونَعى . من ثمّ– على النحاة قبله ما وصفه بتحجّرهم وعدم قدرتهم على فهم هذا الباب حقّ الفهم قائلا:" إنّ النحاة قد أخطؤوا فهم هذا الباب وتدوينه ثم تجرّؤوا على تغليط العرب في بعض أحكامه [١٨٣]"، وهو يُعرّض في كلامه هذا بأبي النحو العربي سيبويه الذي نصّ قائلاً: "واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون،وإنّك وزيد ذاهبان، وذاك معناه معنى الابتداء، فيرى أنّه قال: هم، كما قال:

ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا[١٨٤]

وقد طوعت له نفسه التطاول على سيبويه فخطّأه قائلاً:" ومع ما نعرفه لسيبويه – رحمه الله – من إجلال يملأ القلب فإنّا نراه هنا قد أخطأ وخطّأ صواباً".[١٨٥]

وقد بنى إبراهيم مصطفى رأيه على مجموعة من الشواهد سبق أن اعتمد عليها الكوفيون من قبل، من مثل مجيء الاسم مرفوعاً بعد "إنّ" في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١٨٦] وفي الحديث الشريف:" إنّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون "[١٨٧] والعطف عليه أيضا بمرفوع كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[١٨٨] وفي قراءة أبي عمرو، وعبد الوارث، وابن عبّاس: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾[١٨٩] برفع ملائكته، ومنه في الشعر قول بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاق[١٩٠]

فمن خلال هذه الشواهد القليلة التي لا تزيد على عدد أصابع اليد الواحدة حكم إبراهيم مصطفى على أنّ اسم "إنّ" حقه الرفع.، مع أنّ لهذه الشواهد تخريجات لدى النحاة تنقض كلّ ما ذهب إليه.؛ وقد تقدّم الحديث عن الآية الكريمة: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، والحديث الشريف: "إنّ من أشدّ الناس عذاباًيوم القيامة المصورون"، وأمّا " الصابئون" في الآية الثانية فخرّجت على أساس أنّها إمّا مبتدأ حذف خبره، والجملة معترضة بين اسم إنّ وخبرها، وإمّا مبتدأ خبره ما بعده، وحذف خبر "إنّ" لدلالة خبر المبتدأ عليه، وهناك تخريجات أخرى لكنّها ضعيفة [١٩١]. وأمّا "وملائكتُه" في الآية الثالثة فتخرّج على أنها مبتدأ خبره ما بعده، وخبر إنّ محذوف لدلالة خبر الثاني عليه. وقد يخرّج على أنّ الخبر الموجود أي " يصلّون" خبر "إنّ" على أن يقدّر الجمع للتعظيم[١٩٢]، مثله في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾[١٩٣].

وأما مجيء الاسم منصوباً فيما وراء ذلك فقد فسره بطريقة تأملية انطباعية قائلاً:" ونعلم مِن أسلوب العرب أنّ الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسهم اللغوي

إلى أنْ يصلوا بينهما، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب؛ لأنّ ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل، ولأنّ الضمير المتصل أكثر في لسانهم، وهم أحب استعمالا له من المنفصل[١٩٤]".

وعلى أساس ما سماه "بالحس اللغوي" فسر إبراهيم مصطفى مجيء الضمائر المتصلة بعد "لولا" في مثل:لولاي ولولاك ولولاه[١٩٥]. والشيء الذي لا نستطيع أنْ نفهمه أو نستوعبه هو كيف يقتصرأثر هذا الحس اللغوي أو المزاج اللغوي على أمثلة محدودة جداً، ولا نجد له أثراً في الغالبية العظمى لكلام العرب؟ فالقرآن الكريم الذي يمثل العربية في أسمى صورها لم يأت بعد "لولا" فيه سوى ضمائر الرفع المنفصلة، والأسماء الظاهرة المرفوعة.

ويمضي إبراهيم مصطفى في تأملاته وانطباعاته فيفسر مجيء الأسماء الظاهرة المنصوبة بعد "إنّ" وأخواتها بما يسميه "التوهم" فعلى حد قوله:"لما أكثروا من إتباع "إنّ" بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أنّ الموضع للنصب، فلمّا جاء الاسم الظاهر نُصب أيضا[١٩٦]".

وعموماً فإنّ كل ما جاء به إبراهيم مصطفى من آراء مبني على انطباعات وتأملات ليس لها ما يسندها من الواقع اللغوي من جهة، وعلى سوء فهم لكلام الأئمة، وعلى تمحل ومناقضة للواقع اللغوي من ناحية أخرى.

لقد خطّأ إبراهيم مصطفى سيبويه في قوله الّذي أوردناه قبل قليل الّذي يقول فيه: "واعلم أنّ ناسا من العرب **يغلطون** فيقولون..." [١٩٧].

وفي الواقع لقد أساء إبراهيم مصطفى فهم قول سيبويه:"**يغلطون**" فظنّ أنّ المقصود بالغلط هو الخطأ أو اللحن. ولم يكن إبراهيم مصطفى بدعاً من اللغويين في سوء فهمه هذا، فقد سبقه إلى ذلك ابن مالك الذي اعترض على عبارة سيبويه هذه، وردّ قائلا:" وهذا غير مرضيّ منه رحمه الله. فإنّ المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أنْ يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع [١٩٨]". والغلط في الواقع

غير اللحن، فاللحن أشدّ من الغلط، قال ابن يعيش: "يحكى أنّ الحجّاج بن يوسف قرأ: "أنّ ربهم بهم يومئذ خبير"، بفتح أنّ نظراً إلى العامل، فلما وصل إلى الخبر وجد اللام فأسقطها تعمّداً ليقال غلط ولم يلحن؛ لأنّ اللحن عندهم أشدّ من الغلط".(١٩٩). وعليه فالصحيح إذن أن المقصود بـ"الغلط" في كلام سيبويه هو ما يسمّيه بعضهم بالتوهم، أو الحمل على المعنى،، قال أبو حيان: وعند أصحابنا أنّ قوله:

...لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً...

من باب العطف على التوهم (٢٠٠). وقال ابن هشام (٧٦١هـ): "ومراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت (٢٠١)". وإبراهيم مصطفى نفسه يقر بالتوهم، ويقر بأنّه باب صحيح ومطّرد أثبته النحاة(٢٠٢). وعليه فسيبويه إذن لم يخطئ، ولم يخطّئ صواباً، بل المخطّئ مخطئ،، هذا ويعرف التوهم في المصطلح الحديث بِ القياس الخاطئ، وما ورد منه في القرآن الكريم يسمّى الحمل على المعنى تأدّباً.

ثم إنّ الزعم بأنّ الأسماء الظاهرة قد نصبت بعد هذه الأحرف من باب الحمل لها على الضمائر المتصلة، وأنّه مِن باب توهم أنّ الموضع للنصب(٢٠٣) هو عكس لواقع الحال، وقلب للحقائق رأساً على عقب؛ إذ مِن المعروف أنّ التوهّم، أو الحمل على المعنى إنّما يكون في أمثلة، أو شواهد محدودة، أمّا أن يشكّل الغالبيّة العظمى من كلام العرب فلا يعدّ توهّماً، بل حقيقة، هذا مِن ناحية. ومِن ناحية أخرى فإنّها لحقيقة مقرّرة ومعروفة،لا يحسن النزاع فيها أنّ الضمائر تابعة للأسماء الظاهرة ومحمولة عليها؛ لأنّه إنّما جيء بها لتكون نائبة عن الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار، تماما كما جيء بحروف المعاني لتكون نائبة عن غيرها مِن الأفعال(٢٠٤)، فكان مِن المفروض إذن أنْ يفسر اتصالها بضمائر النصب بموجب عملها في الأسماء الظاهرة النصب، إذ الاسم الظاهر أول، والضمير ثان له، وعليه فلم يكن اتصال ضمير النصب بها بناء على توهم أنّ الموضع للنصب، وإنما كان ذلك كذلك لأنّ

الموضع موضع نصب؛ إذ لم يتأت اتصال هذه الأحرف بهذه الضمائر إلا بعد استحقاقها العمل[٢٠٥].

والأصل في الضمائر مرفوعة كانت أو منصوبة ألا تتصل إلا بالفعل؛ لأنّ المتصل يكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه، ولكنْ لما جاز اتصال الضمير المنصوب بالفعل الذي هو الأصل مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل أيضا إذا أشبهه، فإذا كان المشابه للفعل حرفاً وجب اتصال الضمير به، لأنّ الحرف غير مستقل كالفعل، فالاتصال به واجب مع إمكانه[٢٠٦].

وأما مهدي المخزومي فإنه قد حذا حذو إبراهيم مصطفى وتبنى أفكاره، ولم يخرج كثيرا عما قرره فقد استهلّ كلامه على هذه المسألة بتوجيه انتقادات – كما فعل إبراهيم مصطفى مِن قبل– إلى النحويين الذين وصفهم بأنّهم كانوا ضحية فهم ساذج لكلام الخليل عليها، قائلا:" وإذ عَمِلت هذه الأدوات عندهم أغنتهم عن أنْ يُتعبوا أنفسهم في تفسير أسلوب أو مراقبة استعمال، أو تعليل ظاهرة.وقد خدعهم ظاهر قول الخليل في تفسير النصب[٢٠٧]".

وكإبراهيم مصطفى ذهب المخزومي أيضاً إلى أنّ اسم "إنّ" حقه الرفع، لأنّه مسند إليه، وقد استدلّ على ذلك بالشواهد نفسها التي استدل بها إبراهيم مصطفى من قبل على ذلك [٢٠٨]، وأخذ على النحاة البصريين والكوفيين كليهما تكلفهم وتعسفهم في التخريج قائلا: "وكان كلا المذهبين قد تمحّل في توجيه الرفع في هذه الشواهد كلها، ولعلّ الدارس يخلص إلى **أنّ ما بعد "إنّ" ليس نصباً بها بل رفع على الإسناد**[٢٠٩]".

ولم يتورع المخزومي – شأنه في ذلك شأن إبراهيم مصطفى من قبل – عن انتقاد سيبويه وتخطئته قائلا: "ولم يكن سيبويه على حقّ حين عدّ هذا غلطا،[٢١٠] أو ظنّ أنّ ناسا من العرب يغلطون"[٢١١].

وإذْ رفض المخزومي ما ذهب إليه القدماء بشأن عمل "إنّ" النصب في الاسم فإنّه قدم تفسيرين لنصبه بعدها، هما[٢١٢]:

١ – أنّ نصبه بعدها كان من باب التوهم، وهو ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى مِن قبل.

٢ – أنّ نصبه بعد "إنّ" لم يكن بسبب عمل "إنّ" وإنما كان بسبب التركيب، تركيب "إنّ" مع الاسم بعدها، قال بهذا الخصوص: "وإذا اتصلت "إنّ" بالمسند إليه، ولم تفصل عنه بفاصل، ثم كثر اتصالها به، وطال في الاستعمال صارا بمنزلة الكلمة الواحدة المركبة، وكان العرب يستريحون إلى الفتح في المركبات، ففتحوا المبتدأ بعدها. **ففتحه على هذا مبنى على أساس صوتي لا على أساس من عمل موهوم**"(٢١٣).

وقد كرّر المخزومي رأيه هذا في موضع آخر قائلا:" نصب الاسم بعد "إنّ" لأنّه صار جزءاً مِن مركب. والعرب تستعين على طول المركبات بالفتح"(٢١٤). ويستدل المخزومي على ذلك بأنّه إذا فصل اسم "إنّ" عنها جاز رفعه، مستشهداً على ذلك ببعض ما ورد عن العرب، وحكاه كلّ من الخليل والفراء. فاسم "إنّ" إذن يجري عليه ما يجري على المركبات، فكما يبطل التركيب إذا تباعد جزء المركب يبطل التركيب أيضاً إذا تباعد اسم "إنّ" عنها(٢١٥).

وقد ذهب هذا المذهب أيضاً محمود شرف الدين، فنصب اسم إنّ عنده إنما كان نتيجة التركيب فحسب، ويرى أنّ دخول "إنّ" على الجملة الاسمية كان بديلاً عن ضمير الشأن، وأنّ نصب الاسم بعدها بالتركيب يمثل المرحلة الأخيرة لسلسلة من المراحل التي مرّ بها التركيب، فجملة مثل:" إنّ الجوَّ معتدلٌ "على سبيل المثال كانت قد مرت– على حسب ما يرى– بالمراحل الآتية:

١ – الجوُّ معتدلٌ.

٢ – هو الجوُّ معتدلٌ.

٣ – إنّه الجوُّ معتدلٌ

٤ – إنَّ الجوُّ معتدلٌ.

٥ – إنَّ الجوَّ معتدلٌ(٢١٦).

ولا يخفى على المتأمل المنصف أنّ مثل هذا التحليل هو إلى التأمل الفلسفي،

والتصور الانطباعي أقرب منه إلى الدراسة اللغوية والتحقيق العلمي؛ إذ لا دليل علمياً البتة على كون "إنّ" بديلاً عن ضمير الشأن، إذ لو كان الأمر كذلك ما جاز اجتماعهما معا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾(٢١٧)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾(٢١٨)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾(٢١٩)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾(٢٢٠)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾(٢٢١)، وذلك أنّه من المعروف أنّه لا يجمع بين البدل والمبدل منه، ولا بين العوض والمعوض منه، وعليه، فمبدأ البدليه مرفوض، وكذلك ذاك التسلسل التطوري المزعوم.

ثم إنّ ادعاء التركيب بين "إنّ" واسمها ادعاء زائف من غير وجه؛ فمن ناحية: إنّ التركيب يجعل الكلمتين المركّبتين بمنزلة شيء واحد؛ نظراً إلى بنائهما معاً كبناء خمسة عشر لتركيب أحدهما مع الآخر، وهذا هو الحال مع " لا " واسمها. وليس كذلك الحال مع " إنّ " واسمها؛ لأنّ الاسم منفصل عنها، ويدلّ على ذلك جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أوجارّاً ومجروراً، نحو: إن لدينا أنكالاً، وإنّ في ذلك لعبرةً، ولا يجوز مع " لا " واسمها.

ومن ناحية أخرى فإنّ التركيب يقتضي البناء على الفتح كما في:" لا رجلَ في الدار"، وكما في الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر باستثناء اثني عشر، ولا نجد ذلك في اسم "إنّ" فهو معرب منصوب، ولا يتصور التركيب والبناء مع مجيء اسم "إنّ" منوناً متصلاً بها في مثل: إنّ محمداً رسولُ الله، ومنفصلاً عنها في مثل: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾(٢٢٢)، و ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾(٢٢٣). ثم كيف يفسر التركيب مع الفصل الذي قد يزيد أحياناً على ثلاثين كلمة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾(٢٢٤).

ومن ناحية أخرى فإنّ التركيب المعهود إنما يكون بسبب تضمن الاسم معنى الحرف، كما هو الحال مع اسم "لا" النافية للجنس نحو: لا رجلَ في الدار. وكما في المركبات الأخرى مِن أعداد وغيرها مثل: "أحد عشر" إلى "تسعةَ عشرَ"، وكما في "بينَ بينَ" و "بيتَ بيتَ" و صباحَ مساءَ..."، فهذه المركبات نجد مسوغا لبنائها ألا وهو تضمّن معنى الحرف؛ حرف الجر "مِن" في اسم "لا" النافية للجنس، وحرف العطف في المركبات الأخرى؛ **لأنّ: لا رجلَ في الدار، جواب – على حدّ ما ذكر الخليل (١٧٥هـ) – لِ: هل من رجل في الدار؟** [٢٢٥]. قال السيرافي (٣٦٨هـ): "لا رجل في الدار، جواب: هل من رجل في الدار؟ وذلك أنّه إخبار، وكلّ إخبار يصحّ أنْ يكون جواب مسألة، ولمّا كان "لا رجل في الدار" نفياً عامّاً كانت المسألة عنه مسألة عامّة، ولا يتحقّق لها العموم إلّا بإدخال "من"؛ وذلك أنّه لو قال في مسألته: هل رجلٌ في الدار؟ جاز أنْ يكون سائلاً عن رجل واحد، كما تقول: هل عبدالله في الدار؟ فالذي يوجب عموم المسألة دخول "من"؛ لأنّها لا تدخل إلّا على واحد منكور في معنى الجنس"[٢٢٦]. وقد علّل ابن يعيش بدوره ذلك قائلاً:" فلما أشبهت "لا" "إنّ" وكانت عاملة في المبتدأ والخبر كانت "لا" كذلك، إلا أنّ "لا" بنيت مع النكرة؛ لأنّها لمّا وقعت في جواب: هل من رجل عندك؟ على سبيل الاستغراق وجب أن يكون الجواب أيضا بحرف الاستغراق الذي هو "مِن" ليكون الجواب مطابقا للسؤال، فكان قياسه لا مِن رجل في الدار، ليكون النفي عامّاً كما كان السؤال عامّاً، ثم حذفت "مِن" من اللفظ تخفيفا، وتضمّن الكلام معناها فوجب أن يُبنى لتضمّنه معنى الحرف كما بني خمسة عشر حين تضمّن معنى حرف العطف[٢٢٧]".

ومن ناحية ثالثة وأخيرة إنّ التركيب يصعب تفسيره وتقبله مع مجيء اسم "إنّ" منوناً، لأنّ التركيب يقتضي البناء، والتنوين علامة الإعراب، فكيف يكون اسم "إنّ" مركباً ومعربا؟ ثم إنّ اسم "إنّ" كثيراً ما يأتي مضافاً نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾[٢٢٨]، وكما في قولنا: "إنّ رسولَ الله قدوتُنا". ومعروف أنّ الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها[٢٢٩]، آية ذلك إعراب " أيّ" للزومها الإضافة على رغم وجود شبه الحرف فيها، كما أنّ كلّ ممنوع من الصرف إذا أُضيف رُدّ إلى

أصله من الجرّ، ومن ناحية أخرى فهذه "لا" النافية للجنس المحمولة على إنّ" في العمل لم يأت اسمها مبنياً في حالة إضافته، وقد علل ابن يعيش ذلك بقوله:" لأنك لو بنيت نحو: لا غلامَ رجل، لجعلت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك مجحف معدوم.ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسماً واحداً وأحدهما مضاف؛ إنما يكونان مفردين كحضرموت، وخمسة عشر، وبيت بيت، فهما كالشيء الواحد".(٢٣٠)

وعلاوة على كون "إنّ" غير عاملة عند هذا النفر من المحدثين في الاسم، فإنّها غير عاملة عندهم في الخبر أيضاً، وذلك لأنّ خبر المبتدأ وخبر"إنّ" عندهم تابع للمبتدأ، ففي معرض الحديث عن المرفوعات نصّ كلّ من إبراهيم مصطفى، والمخزومي على ذلك، قال أوّلهما: "ويجب أنْ نزيد هنا تابعاً هو أهمّ من الأقسام السابقة كلّها، وأولاها أنْ يذكر في باب التوابع، وهو **الخبر**"(٢٣١). ثمّ تحدّث عن الخبر في باب "إنّ" فقال:" فالخبر في هذا الباب **تابع** مرفوع كما رفع غيره مِن التوابع"(٢٣٢)، وقد أنكر المخزومي بدوره على النحاة إدراجهم كلاً مِن خبر المبتدأ وخبر إنّ في زمرة المرفوعات قائلاً:" ورأيناهم قد أدخلوا في الموضوع ما ليس منه كخبر المبتدأ وخبر"إنّ"... وإنّ كلاً من خبر المبتدأ وخبر"إنّ" والتوابع للمسند إليه ينبغي أن تدرس في باب واحد؛ لأنّها في واقعها توابع للمسند إليه، وأنّها رفعت **لأنّها صفات تابعات له، مكمّلات إيّاه**، لا لأنّها موضوعات مستقلّة مرفوعة أصالة"(٢٣٣). وقد كرّر هذا الكلام عن خبر "إنّ" في موضع آخر قائلاً:" فلم يكن رفعه لأنّه خبر، بل، لأنّه وصف مطابق للمبتدأ، ولم يكن مرتفعاً بِـ"إنّ" **لأنّها ليست عاملة بحال**"(٢٣٤).

والحق إنّ القول بأنّ خبر المبتدأ وخبر"إنّ" تابعان من جملة التوابع قول متهافت لا يقرّه عُرف، ولا يسمح به منطق، ومن ثمّ لا يمكن أنْ يقبل به أحد. ولا يخالج المتأمّل أدنى شكّ في أنّ مثل هذه الآراء إنْ هي إلّا وليد الرغبة الجامحة في محاولة الإتيان بجديد، أيّ جديد ولو كان ذلك على حساب الحقيقة والواقع اللّغوي. لقد ذكر إبراهيم مصطفى والمخزومي أنّ كلاً من خبر المبتدأ وخبر إنّ **تابع صفة،مكمّل**

للمبتدأ، ومطابق له في الإعراب وفي التذكير والتأنيث[٢٣٥].. وهذا كلام مرفوض البتة جملة وتفصيلاً للاعتبارات الآتية:

١ – أنّ التابع الصفة يطابق متبوعه في التعريف والتنكير إلى جانب المطابقة في الجنس والإعراب، وقد عرّف النحاة التابع بأنّه المشارك لما قبله في الإعراب مطلقاً، ويقصدون بكلمة "مطلقاً " الإعراب الحاصل والمتجدّد.ونحن إذا تأمّلنا الخبر في هذين البابين وجدناه لا يتبع ما قبله في إعرابه مطلقاً، ويتّضح هذا بكل جلاء عند دخول النواسخ؛ فمع "كان" وأخواتها يرفع الأوّل وينصب الثاني، ومع " إنّ " يحصل العكس. فلو كان الخبر تابعاً حقيقة لوجب أن يتبع المبتدأ في جميع أحواله. ومن حيث التعريف والتنكير نجد الخبر لا يطابق المبتدأ في الغالبية العظمى من كلام العرب، نظراً إلى أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنّه معتمد الفائدة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة.؛ لأنّه محطّ الفائدة. وهذه قاعدة عامّة لا يحسن النزاع فيها.

٢ – أنّ الخبر في هذين البابين يأتي ضميراً، وعلماً، وذلك كما في قولنا: أنت أنت، وهو هو، وأنا زيد، وإنّ القادم زيد.. ومن المعروف أنّ الضمير والعلم لا يكونان صفة البتة، هذا علاوة على أنّ الضميرأصلاً لا يقع موصوفاً ولا صفة.

٣ – أنّ التابع والمتبوع لا يشكّلان كلاماً تاماً؛ أي جملة مفيدة،ولكنّ هذين التابعين المزعومين يشكّلان مع متبوعهما كلاماً تامّاً.

٤ – أنّ المتبوع إذا كان له لفظ ومحلّ فإنّه يجوز في تابعه أن يتبعه إمّا على اللفظ وإمّا على المحلّ؛فنعت اسم " لا " النافية للجنس مثلاً يجوز فيه– إذا لم يكن مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف– ثلاثة أوجه: التركيب، والاتباع على اللفظ، والاتباع على المحلّ،فنقول:لا ماءَ باردَ، و لا ماءَ بارداً، ولا ماءَ باردٌ، ولكنّ التابع المزعوم في باب "إنّ" لا يجوز فيه ذلك، فعلى رأيهم لا يجوز في خبر إنّ (التابع على رأيهم) إلّا الاتباع على المحلّ دون وجود أيّ سبب مقنع.

٥ – أنّ المعيار الّذي يحكم بموجبه علميّاً على أيّ عنصر أنّه تابع أو لا هو أنْ يكون العنصر مكافئاً من حيث الوظيفة النحويّة للتركيب ككلّ، وبعبارة أخرى أنْ

يكون توزيع العنصر ووظيفته مماثلين لتوزيع التركيب كلّه،[٢٣٦]، فلو أخذنا على سبيل المثال تراكيب الاتباع الآتية:

أ – جاء زيد زيد.

ب – جاء عليّ أبو الحسن.

ج – جاء عليّ الشجاع.

د – جاء عليٌّ وعمرو.

لوجدنا أنّ التابع أي العنصر الثاني مكافئ وظيفيّاً لتركيب التابع والمتبوع، إذ يجوز أنْ يحلّ محلّ التركيب كلّه، فنقول:

أ – جاء زيد.

ب – جاء أبو الحسن.

ج – جاء الشجاع.

د – جاء عمرو.

في حين لا يقوم الخبر بوظيفة المبتدأ والخبر معاً، وكذلك لا يقوم خبر إنّ بوظيفة الاسم والخبر معاً، فمعتدل مثلاً في قولنا: "الجو معتدل"، و"إنّ الجوَّ معتدلٌ"، لا يقوم مقام التركيب كلّه، فلا معنى لِ"معتدل" وحده، ولا لِ" إنّ معتدل"، وإذا لم يكن العنصر مكافئاً وظيفيّاً للتركيب الذي هو فيه فإنّه لا يعدّ تابعاً. وعليه فإنّ القول بأنّ خبر المبتدأ وخبر "إنّ" تابع لما قبله زعم باطل، والصحيح أنّه كما قرّر النحاة ركن آخر مستقلّ بنفسه تتمّ به الفائدة وليس تابعاً.

ومن هذا كله يتبين لنا مدى تهافت القول بأنّ نصب اسم "إنّ" كان بسبب التركيب. ويتأكد لنا في المقابل أنّ "إنّ" هي الناصبة للاسم خلافاً لما ذهب إليه إبراهيم مصطفى والمخزومي ومحمود شرف الدين، وأنّها هي الناصبة للاسم والرافعة للخبر وفاقاً للبصريين وخلافاً للكوفيين.

ولا يخفى على المتأمّل أنّ الاختلاف بشأن عمل "إنّ" ناتج عن الاختلاف في المنطلقات؛ فالبصريون الذين نظروا إلى اللغة على أنّها بنية منطقيّة، محكومة بقواعد

صارمة، انطلقوا مِن القاعدة النحوية، فأولوها كلّ الأهميّة وجلّ الاعتبار؛ لأنّها تمثّل في عرفهم خطّاً أحمر لا يجوز للاستعمال أنْ يخرج عنه، أو يتجاوزه، ولهذا عمدوا إلى التأويل، والتكلّف في التخريج لردّ كل ما خرج عن القاعدة من استعمالات. وأمّا الكوفيّون فقد انطلقوا من الاستعمال، وبنوا عليه أحكامهم، غير أنّ نقطة الضّعف عندهم تتمثّل في أنّهم عمّموا ما توصّلوا إليه من أحكام مِن عدد محدود جدّاً، وغير قاطع أحياناً من الشواهد على الغالبيّة العظمى لكلام العرب. وأمّا مَنْ أنكر عمل "إنّ" في كلّ من الاسم والخبر من المحدثين، فقد انطلق من تأمّلاتٍ وانطباعاتٍ لا تؤيّدها قاعدةٌ، ولايُقرّها منطقٌ، ولاينصرها استعمال.

النتائج

أهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث هي:

أوّلاً – اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية هي في تطوّر مستمرّ على ألسنة أبنائها، وهذا يجعل من الصعب جدّاً وضع قواعد صارمة، لا تتخلّف ولا تنكسر، أي تنتظم جميع التراكيب التي تتردّد فيها الظاهرة النحوية، ومن هنا كان القول المشهور: " لكلّ قاعدة شواذّ "، ولهذا فإنّه يكفي لإقرار قاعدة ما أنْ يؤخذ في الحسبان الكمّ العددي لتردّد الظاهرة النحوية الذي يشكّل الاتّجاه العامّ الغالب لها في الاستعمال.

ثانياً– إنّ تأويل الكثير لصالح القليل أمر مرفوض؛ لأنّه قلب للأمور رأساً على عقب، فمن المفروض أنْ يُحمل القليل على الكثير، وفي أحسن الأحوال ينبغي أنْ ينظر إلى الحالات التي تخرج عن التيار العام للظاهرة النحوية إمّا على أنها جيوب لغوية معزولة، تجاوزتها اللغة في تطوّرها، وإمّا أنّها بداية لتطوّر جديد لم يحظ بالسيرورة والشيوع الذي يؤمّن له القبول والشرعية، ومِن ثمّ ينبغي لها أنْ تُعامل، وأنْ ينظر إليها على أنّها استعمالات خاصّة، لا تؤثّر في النظام العامّ للغة. وعليه فإنّ ما ذهب إليه بعض النحاة مِن إلغاء عمل "إنّ " في الخبر وحده، أو في المبتدأ والخبر معاً – بناءً على عدد محدود جداً من الشواهد المحتملة أيضاً لغير وجه– مرفوض.

ثالثاً– أخذاً في الحسبان النتيجتين السابقتين انتهى البحث إلى الانتصار لوجهة نظر البصريين بشأن عمل" إنّ " التي تقول إنّها تعمل في الركنين معاً؛ تنصب الأوّل وترفع الثاني؛ لأنّ وجهة النظر هذه هي التي تتجلّى بوضوح في الاستعمال، والتي تؤيّدها الغالبية العظمى لكلام العرب.

الهوامش

١ – بلقاسم بلعرج، **ظاهرة تعليل الألفاظ**، مجلة اللسان العربي، العدد ٤٩ ص ٣٥.

٢ – Bloomfield, Leonard, **Language**,12th,impression, London, 1976, p.5.

٣ – محمّد عيد، **أصول النحو العربي**، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧م، ص ١١.

٤ – الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، **مجالس العلماء**، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الخانجي١٩٩٩، م، ص١٩١.

٥ – المرجع السابق، ص١٩.

٦ – المرجع السابق ص١٩١.

٧ – أنيس فريحة، **نظريات في اللغة**، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م، ص ١٥٨.

٨ – ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمّد علي النجّار، الطبعة الثانية،/ج١ بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، دت، ص١٦٣.

٩ – السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم،/ج٢، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٨م، ص٤٢.

١٠ – فوزي حسن الشايب، **تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي**، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الرسالة رقم٦٢، دولة الكويت، مجلس النشر العلمي١٩٨٩، م، ص ١٧.

١١ – الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثالثة، بيروت، دار النفائس١٩٧٩، م، ص ٦٥– ٦٦.

١٢ – الرّضي الإستراباذي، رضيّ الدين محمّد بن الحسن، **شرح الرضي على الكافية**، عمل: يوسف حسن عمر،الطبعة الأولى /ج٣، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٧٨م، ص ٢١١.

١٣ – ابن جني، الخصائص ١/ ٢٣٧– ٢٥١.

١٤ – المرجع السابق ١/ ٢٣٧، ٢٣٩.

١٥ – سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى/ج٢، بيروت، دار الجيل، ١٩٩١م، ص ١٣١.

١٦ – شرح الرضي ٤/ ٣٣٤.

١٧ – أبو حيّان، أثير الدين محمّد بن يوسف، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان، ومراجعة رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى/ج٣، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٩٩٨، م، ص ١٢٣٧.

١٨ – ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصّل**، الطبعة الأولى/ج١، القاهرة، مكتبة المتنبي، بيروت، عالم الكتب، (د.ت) ص١٠٢، وانظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، **الأشباه والنظائر**، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم /ج٢، الكويت، دار البحوث العلمية١٩٧٥م، ص ٢٣٨، والأزهري، خالد بن عبد الله، **التصريح على التوضيح**، الطبعة الأولى/ج١، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٧م، ص ١٤٦.

١٩ – السيوطي، **الأشباه والنظائر** ٢/ ٢٣٩.

٢٠ – المرجع السابق ٢/ ٢٣٨.

٢١ – ابن السرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى/ج١، بيروت، مؤسّسة الرسالة، ١٩٨٥م، ص ٥٤.

٢٢ – السيوطي، **الأشباه والنظائر** ٢/ ٢٣٩.

٢٣ – المرجع السابق، في المكان نفسه.

٢٤ – المرجع السابق، في المكان نفسه.

٢٥ – الشلوبين، أبو عليّ عمر بن محمّد، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الطبعة الأولى،ج٢، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م، ص ٧٨٢، وينظر السيوطي،الأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٠.

٢٦ – ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة عشرة/ ج ٢، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر١٩٧٤م،ص ٢٠٣، وانظر: الأشموني، علي بن محمّد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (على هامش حاشية الصبان)، الطبعة الأولى/ ج٢، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٤٧م، ص١٣٩.

٢٧ – سيبويه، الكتاب ٢/ ١٣١.

٢٨ – ابن مالك، محمد بن عبدالله، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمّد بدوي المختون، الطبعة الأولى/ ج٢، القاهرة، هجر للطباعة والنشر١٩٩٠، م، ص ٢٥٠.

٢٩ – الرضي، شرح الرضي ٤/ ٣٣٠.

٣٠ – الشنتمري، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق رشيد بلحبيب، الطبعة الأولى/ ج٢، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٩٩م، ص ١١٢– ١١٣، وينظر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمّد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق، محمّد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٥م، مسألة (٢٢)، وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ١٠٢.

٣١ – الأنباري، الإنصاف، مسألة (٢٢)، والرضي، شرح الرضي ٤/ ٣٣١– ٣٣٢.

٣٢ – سيبويه، الكتاب ٢/ ١٣١.

٣٣ – ابن السراج، الأصول في النحو ١/ ٢٣٠.

٣٤ – ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٨، وانظر: الأشموني، شرح الأشموني ١/ ٢٧٩، والأزهري، التصريح على التوضيح ١/ ٢١١.

٣٥ – ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٩، والأشموني، شرح الأشموني ١/ ٢٧٩.

٣٦ – الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسّسة الرسالة، وإربد (الأردن) دار الأمل١٩٨٤، م، ص٥١.

٣٧ – ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٠٢، ٨/ ٥٤.، وانظر: الرضي، شرح الرضي١/٢٨٧، ٤/٣٣٠-٣٣١.

٣٨ – المرجع السابق، في المكان نفسه.

٣٩ – الرضي، شرح الرضي ١/ ٢٨٧– ٤/ ٣٣٠– ٣٣١.

٤٠ – القرشي الكيشي، شمس الدين محمّد بن أحمد، **الإرشاد إلى علم الإعراب**، تحقيق ودراسة: عبدالله الحسيني، ومحمد سالم العميري، الطبعة الأولى، مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى ١٩٨٩، م، ص١٦٥.

٤١ – الأنباري، الإنصاف، مسألة (٢٢)، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١١٧.

٤٢ – الرضي، شرح الرضي ٤/ ٣٣١.

٤٣ – سوسير، فردينان دي، **دروس في الألسنية العامّة**، ترجمة: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الطبعة الأولى، طرابلس (ليبيا)، الدار العربية للكتاب، (د.ت)، ص ٤٧.

٤٤ – ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٨.

٤٥ – الرضي، شرح الرضي ٤/ ٣٣٠– ٣٣١.

٤٦ – المرجع السابق ١/ ٢٨٨، وانظر: الصبّان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ضبط وتصحيح: مصطفى حسين أحمد، الطبعة الأولى/ ج١، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى١٩٤٧، م، ص ٢٧٩.

٤٧ – الرضي، شرح الرضي ١/ ٢٩٠.

٤٨ – الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، **العلل في النحو**، تحقيق: مها مازن

المبارك، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكرالمعاصر، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٠م، ص ١٣١.

٤٩ – السيوطي، الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٩.

٥٠ – المرجع السابق ٢/ ٢٤٦.

٥١ – سورة طه، آية ٦٣.

٥٢ – ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، الطبعة الثانية/ ج١، بيروت، دار الفكر١٩٦٩، م، ص ٤٩. وقد ورد الحديث في صحيح مسلم في باب اللباس على النحو الآتي: "إنّ من أشدّ أهل النار يوم القيامة عذاباً المصوّرون"، وهناك روايات أخرى له، انظر: مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج، **صحيح مسلم**، الطبعة الأولى، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م، ص ١٠٤٥.

٥٣ – سيبويه، الكتاب ٢/ ١٣٤.

٥٤ – ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية/ ج١، القاهرة، دار المعارف١٩٦٠، م، ص ٣٢٢، وانظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق، حسن هنداوي، الطبعة الأولى / ج٢، دمشق، دار القلم، ١٩٨٥م، ص٤٤٨.

٥٥ – ابن هشام، مغني اللبيب ١/٢٨.

٥٦ – ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، **القراءات الشاذّة**، إربد(الأردن)، دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص١٤. وينظر، ابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية، بيروت، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع١٩٨٢، م، ص١٦٣، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل ٨/١٤٣، وابن هشام، **شرح قصيدة بانت سعاد**، ضبط وفهرسة محمد الصباح، الطبعة الأولى، المكتب العالمي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م، ص ١٠٧.

٥٧ – سورة البقرة، آية ٢٣٣.

٥٨ – ابن هشام، بانت سعاد، ص١٠٧.

٥٩ – ثعلب: مجالس ثعلب ١/ ٣٢٢، وانظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨، وابن مالك، شرح التسهيل٢/ ٤٤ وابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٢٨.

٦٠ – الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار ويوسف نجاتي، الطبعة الثانية/ ج١، بيروت، عالم الكتب١٩٨٠، م، ص١٣٦، وانظر: ابن جني، الخصائص ١/ ٣٨٩، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨، وابن يعيش، شرح المفصل ٧/ ٩.، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص١٦٣، وابن مالك، شرح التسهيل٢/ ٤٤.

٦١ – ابن هشام، بانت سعاد، ص١٠٦.

٦٢ – ابن جني، صناعة الإعراب٢/ ٤٤٨، وابن يعيش،شرح المفصّل٧/ ٩،وابن مالك، شرح التسهيل٢/ ٤٤.

٦٣ – ابن مالك، شرح التسهيل٢/ ٤٥.

٦٤ – ابن هشام، مغني اللبيب ص٦٦١.

٦٥ – المرجع السابق، في المكان نفسه. هذا وقد ورد الحديث في شعب الإيمان على النحو الآتي:"كما تكونوا كذلك يؤمّر عليكم". انظر: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **شعب الإيمان**، تحقيق: محمد السعيدي بسيوني، الطبعة الأولى/ ج٦، بيروت، دار الكتب العلمية١٩٩٠، م، ص٣٦.

٦٦ – ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين،ج ٢، القاهرة١٩٦٩،م، ص٤٢، وانظر: ابن جني، سرّصناعة الإعراب٢/ ٤٤٨، وابن يعيش، شرح المفصّل٧/ ٩، وابن هشام، مغني اللّبيب١/ ٣٠٧.

٦٧ – ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣١٥. والبيت في الديوان، ينظر، **ديوان كثيّرعزّة**، شرح قدري مايو، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجيل١٩٩٥،م، ص١٥٠.

٦٨ – المرجع السابق في المكان نفسه.

٦٩ – أنكر بعضهم كون نصب الفعل بلم في هذه القراءة لغة، ومن ثمّ ردّها؛ قال ابن عطيّة (٥٤٦): " وقرأ أبو جعفر المنصور:" ألم نشرحَ" بنصب الحاء... كأنّه تعالى قال:" ألم نشرحَنَّ "، ثمّ أبدل من النون ألفاً ثمّ حذفها تخفيفاً، وهـي قراءة مردودة". انظر: ابن عطيّة، أبو محمّد عبد الحقّ، **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: السيد عبد العال السيد إبراهيم، الطبعة الأولى، ج١٥، الدوحة، مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر، ١٩٩١م، ص٤٩٥. وذهب فيها الزمخشري مذهباً مشابهاً إلى حدّ ما، فخرّج النصب على أنّ القارئ ربّما " بيّن الحاء، وأشبعها في مخرجها فظنّ السامع أنّه فتحها". انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، الطبعة الثامنة، ج٤، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٧م، ص٢٦٦، أمّا أبو حيّان فقد انتصر لكون نصب الفعل بلم ههنا لغة، وردّ التفسيرين السابقين قائلاً: "ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كلّه، وهو أنّه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بلن، والنصب بلم عكس المعروف عند الناس". انظر: أبو حيّان، أثير الدين محمّد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى، ج٨، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م، ص٤٨٣.

٧٠ – سورة الشرح آية ١.

٧١ – أبو زيد الأنصاري، **النوادر في اللغة**، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ص ١٣، وانظر: ابن جني، الخصائص ٣/ ٩٤، والمحتسب ٢/ ٣٦٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٧٥، وابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٠٧.

٧٢ – ابن هشام، مغنى اللبيب ١/ ٣٠٠.

٧٣ – المرجع السابق ١/ ٩٨.

٧٤ – ابن السراج، الأصول في النحو ١/ ٥٦.

٧٥ – المرجع السابق ٢/ ٢٢٦.

٧٦ – سيبويه، الكتاب ١/ ٣٢.

٧٧ – حمزة بن قبلان المزيني، **دراسات في تأريخ اللغة العربية**، الطبعة الأولى، الرياض، دار الفيصل الثقافية، ٢٠٠٠م، ص٢٨٦.

٧٨ – أبو حيّان، البحر المحيط، ص ٣٤٩.

٧٩ – ابن عصفور، ضرائر الشعر ص ١٧٩.

٨٠ – ابن هشام، مغني اللّبيب ٢/٥٦١.

٨١ – ابن عصفور، عليّ بن مؤمن، **شرح الجمل**، تحقيق: صاحب أبو جناح، ج١، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٤٤٤، وانظر، ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٢–٣٣.

٨٢ – سيبويه، الكتاب ٣/١٥١.

٨٣ – برجشتراسر، جوتلف، **التطور النحوي للغة العربية**، إخراج وتصحيح، رمضان عبد التواب، القاهرة/ مكتبة الخانجي، الرياض/ مكتبة الرفاعي، ١٩٨٢م، ص١٦٨.

٨٤ – ابن يعيش، شرح المفصّل ٨/٧٨.

٨٥ – ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٢–٣٣.

٨٦ – المرجع السابق ٢/٣٣، وقد نسب ابن مالك البيت الأوّل إلى حسّان بن ثابت رضي الله عنه، ولكنّه غير موجود في ديوانه.

٨٧ – ابن هشام، مغني اللبيب ١/٥٠.

٨٨ – المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، ج٢، بيروت، عالم الكتب،(د.ت)، ص٣٦١.

٨٩ – ابن هشام، مغني اللبيب ١/٥٠، وينظر، برجشتراسر، التطور النحوي، ص١٦٨.

٩٠ – ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٥٠.

٩١ – الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: عبد الغفورعطّار، بيروت، دار العلم للملايين١٩٨٤، م، مادة(أنن).

٩٢ – ابن عصفور، شرح الجمل ١/ ٤٤٤.

٩٣ – البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، ج١١، القاهرة، مكتبة الخانجي، والهيئة المصرية العامّة للكتاب، ١٩٧٩م، ص٢١١.

٩٤ – سورة طه، آية ٦٢.

٩٥ – الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمّد بن عمر، **حاشية الشهاب (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)**، ج٦، بيروت، دار صادر،(د.ت) ص ٢١٢.

٩٦ – أبو حيّان، البحر المحيط ٦/٢٣٧–٢٣٨.

٩٧ – المرجع السابق، في المكان نفسه.

٩٨ – ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٦٢، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٧.

٩٩ – أبو حيّان، البحر المحيط ٦/ ٢٣٨.

١٠٠ – الأشموني، شرح الأشموني ١/ ٨٩.

١٠١ – الصبّان، حاشية الصبان ١/ ٨٩.

١٠٢ – أبو حيّان، البحر المحيط ١/ ١٠٣.

١٠٣ – ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٥٠.

١٠٤ – المرجع السابق في المكان نفسه.

١٠٥ – سورة النساء آية ١٤٥.

١٠٦ – سيبويه، الكتاب ٢/ ١٣٤.

١٠٧ – ابن هشام، بانت سعاد، ص١١٤.

١٠٨ – ابن عصفور، ضرائر الشعر ص ١٨٠، البيت منسوب إلى الراعي النميري،ولكنّنا لم نجده في ديوانه.

١٠٩ – سيبويه، الكتاب ٢/ ١٤٢، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل ١/ ١٠٤، والرضي، شرح الرضي ٤/ ٣٣٤، والأشموني، شرح الأشموني ١/ ٢٧٩. والبيت موجود في ضمن الأبيات الملحقة بالديوان، ينظر، العجّاج، **ديوان العجّاج**، تحقيق: سعدي ضناوي، الطبعة الأولى، بيروت، دار صادر، ١٩٩٧م، ص٤٠٥.

١١٠ – ابن عصفور، شرح الجمل ١/ ٤٢٤، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٩، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٣٦، والأشموني، شرح الأشموني ١/ ٢٧٨. والبيت منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة، ولكنّنا لم نجده في ديوانه.

١١١ – أبو عليّ الفارسي، الحسين بن أحمد بن عبد الغفّار، **المسائل المنثورة**، تحقيق: شريف عبد الكريم النجّار، الطبعة الأولى، عمّان، دارعمّار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص٧٥.

١١٢ – ابن عصفور، شرح الجمل ١/ ٤٢٥، وابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٩.

١١٣ – ابن عصفور، شرح الجمل ١/ ٤٢٥، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٩، والرضي، شرح الرضي ٤/ ٣٣٥، والأشموني، شرح الأشموني ١/ ٢٧٩.

١١٤ – سيبويه، الكتاب ٢/ ١٤٢، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٠٤، وابن عصفور، شرح الجمل ١/ ٤٢٦.

١١٥ – ابن عصفور، شرح الجمل ١/ ٤٢٥، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٦، والأشموني، شرح الأشموني ١/ ٢٧٩.

١١٦ – أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة ص٨٠.

١١٧ – الرضي، شرح الرضي ٢/٣٨١.

١١٨ – ابن عصفور، شرح الجمل ١/ ٤٢٦.

١١٩ – ابن عصفور، شرح الجمل ١/ ٤٢٦، وانظر: الرضيّ، شرح الرضي ٤/ ٣٣٥– ٣٣٦، والبغدادي، خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٧.

١٢٠ – المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أحمد الدالي، الطبعة الثانية،ج٢، بيروت، مؤسّسة الرسالة، ١٩٩٧م، ص ١٠٤٦.

١٢١ – البغدادي، خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٩، وانظر: الخضري، محمد، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، شرح وتعليق، تركي فرحان المصطفى، الطبعة الأولى، ج١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ص ٢٩٠، والصبان، حاشية الصبان ١/ ٢٧٨.

١٢٢ – البغدادي، خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٩. والبيت موجود في الديوان، ينظر: **ديوان ذي الرمّة**، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م، ص٢١٤.

١٢٣ – المرجع السابق في المكان نفسه. والبيت موجود في الديوان، ينظر: **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٠م، ص ١١٢.

١٢٤ – ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٣٧، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب ٤/ ١٣٤.

١٢٥ – البيت موجود في الديوان، ينظر، رؤبة، أبو الجحّاف رؤبة بن العجّاج، **مجموع أشعار العرب(ديوان رؤبة)** تحقيق: وليم بن الورد البروسي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م، ص١٠١.

١٢٦ – سيبويه، الكتاب ٢/ ٣٧٤– ٣٧٥.

١٢٧ – ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ١٦٥، وانظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، ج٢، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م، ص ١٤٦.

١٢٨ – برجشتراسر، التطور النحوي، ص ١١٨.

١٢٩ – محمود عبد السلام شرف الدين، **الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار مرجان للطباعة، ١٩٨٤م، ص ٤٦٥.

١٣٠ – السيوطي، جلال عبد الرحمن بن الكمال، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة،ج٣، القاهرة، دار التراث، ص ٢٩٦.

١٣١ – سورة النمل، آية ٢٢.

١٣٢ – سورة الإنسان، آية ٤.

١٣٣ – أبو حيّان، ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٢، وينظر، البغدادي، خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٥.

١٣٤ – ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٩، وينظر، الرضي، وشرح الرضي ٤/ ٣٣٤.

١٣٥ – ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٠٤، وينظر، أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٢، والبغدادي، خزانة الأدب ١٠/٢٣٥.

١٣٦ – أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٢، وينظر، البغدادي، خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٥.

١٣٧ – البغدادي، خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٥.

١٣٨ – المرجع السابق ١٠/ ٢٣٦. وقد ورد المثل في مجمع الأمثال على النحو الآتي: "ليت القسي كلها أرجلا". ويضرب للمتمني محالا. وقد علق الميداني (٥١٨هـ) على هذا المثل قائلا:" كذا ورد المثل نصبا. وهي لغة تميم يعملون "ليت" إعمال "ظنّ" فيقولون: ليت زيدا شاخصا كما يقولون: ظننت زيدا شاخصا"، ينظر، الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، ج٢، القاهرة، دار الفكر، ١٩٧٢م، ص ١٨٧.

١٣٩ – السيوطي، همع الهوامع ٢/ ١٥٧.

١٤٠ – ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ١٠.

١٤١ – الأشموني، شرح الأشموني ١/ ٢٧٨.

١٤٢ – بالنسبة إلى ابن سيده رجعنا إلى كلّ من المخصّص، والمحكم والمحيط الأعظم، وفي المخصّص تحدّث عن إنّ وأنّ وليت في الجزء الرابع عشر

ص٥٩، وتحدّث عن كأنّ ولكنّ في الجزء نفسه ص٦٢، وتحدّث عن لعلّ في الجزء الثالث عشر ص٢٧٥، وفي هذه المواطن كلّها لم يذكر شيئاً البتة عن نصب الجزأين بهذه الأحرف، وفي المحكم والمحيط الأعظم تحدّث عن إنّ وأنّ وكأنّ في الجزء العاشر ص٤٧٤-٤٧٥، وعن لكنّ في الجزء السابع ص٣٣، وعن ليت في الجزء التاسع ص٥١٩، و هنا كما في المخصّص لم يذكر أيضاً أيّ شيء عن هذه اللغة، ولم يرد عنده في المرجعين كليهما أيّ شاهد من الشواهد التي استشهد بها على نصب الجزأين بهذه الأحرف، ولكنّه أورد بيت العُماني الذي يقول:

كأنّ أذنيه إذا تشوّفا قادمة أو قلماً محرّفا

أورده في المرجعين بروايتين أخريين لايكون البيت بموجبهما شاهداً؛ لأنّهما تبدآن بِـ "تخال" مكان " كأنّ "، ورواية المخصّص (٨٢/١) هي:

تخال أذنيه إذا تشوّفا قادمة أو قلماً محرّفاً

انظر: ابن سيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل، **المخصّص**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، دار إحياء التراث العربي (د.ت).

ورواية المحكم والمحيط الأعظم (٢٠٧/٣) هي:

تخال أذنيه إذا تحرّفا خافية أو قلماً محرّفا

انظر: ابن سيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، بيروت دار الكتب العلميّة، ٢٠٠٠م.

وأمّا بالنسبة إلى البطليوسي فرجعنا إلى كلّ من كتاب: "إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل للزجاجي"، وكتاب:"الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب"، وفي إصلاح الخلل نظرنا في الباب الذي عقده لِ " الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر"(ص١٤٦-١٦٢)، فلم نجد عنده أيّ ذكر لهذه اللغة. انظرالبطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد، **إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل للزجاجي**، تحقيق: حمزة عبدالله النشرتي،

الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م، وفي الاقتضاب نظرنا في الباب الذي عقده لحروف المعاني(ص١٢٦-١٢٧)، وفي الجزء الذي خصّصه لِ " إنّ "(ص١٢٢-١٢٣) فلم نجد أيضاً أيّ شيء بخصوص نصب الجزأين بهذه الأحرف، انظر البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد، **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب**، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.

١٤٣ - ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/٩- ١٠، وابن هشام، مغني اللبيب، ص٣٦-٣٧.

١٤٤ - الزجاجي، الإيضاح، ص٥١.

١٤٥ - الأنباري، الإنصاف، المسألة ٢٢.

١٤٦ - ابن السرّاج، الأصول في النحو ١/ ٢٣٠، وينظر، الأنباري، الإنصاف، مسألة (٢٢)، وابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٠٢، والرضي، شرح الرضي ١/ ٢٨٨، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٧.

١٤٧ - أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة، ص٧٨-٧٩.

١٤٨ - ابن سعدان، أبو جعفر محمد، **مختصر النحو**، دراسة وتحقيق: حسين أحمد بو عبّاس الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية رقم٢٦، ٢٠٠٥م، ص ٦٢.

١٤٩ - المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: طه محسن، بغداد، منشورات جامعة بغداد، ١٩٧٦م، ص٣٧٩.

١٥٠ - الرضي، شرح الرّضي ١/٢٨٨.

١٥١ - الأنباري، الإنصاف، المسألة (٢٢).

١٥٢ - الزجاجي، مجالس العلماء، ص٥٤.

١٥٣ - فوزي حسن الشايب، **ضميرا الشأن والفصل، دراسة ومقاربة لسانية**، الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، الحولية٢٧، ٢٠٠٦م، ص٣٦ هامش١٧.

١٥٤ – السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٧٨م، ص ٢٣٢.

١٥٥ – الأنباري، الإنصاف، المسألة (٢٢).

١٥٦ – ابن السراج، الأصول في النحو ١/ ٢٣٠– ٢٣١.

١٥٧ – ١٥٧– أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **إيضاح الشعر**، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق، دار القلم، بيروت، دار العلوم والثقافة، ١٩٨٧م ص ٧٩، وينظر الأنباري، الإنصاف، مسألة (٢٢).

١٥٨ – الأنباري، الإنصاف، مسألة (٢٢).

١٥٩ – المرجع السابق في المكان نفسه.

١٦٠ – ثعلب، مجالس ثعلب ١/ ٦٥.

١٦١ – المرجع السابق في المكان نفسه.

١٦٢ – البغدادي، خزانة الأدب ٨/ ٤٥٦– ٤٦٢، وينظر، ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ١٦.

١٦٣ – سورة البقرة، آية ١٦٤.

١٦٤ – الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية ١/٢٥١، وينظر، السيوطي، الأشباه والنظائر ٢/ ٢٦٩.

١٦٥ – غابو تشان، غراتشيا، **نظرية أدوات التعريف والتنكير**، ترجمة: جعفر دك الباب، دمشق، وزارة التعليم العالي، ١٩٨٠م، ص ١٩٤.

١٦٦ – الزجاجي، مجالس العلماء، ص٥٤.

١٦٧ – المرجع السابق ص١٠٣.

١٦٨ – ابن السراج، الأصول في النحو ١/ ٢٣٠.

١٦٩ – الشنتمري، النكت ٢/ ١١٣.

١٧٠ – ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٤٩.

١٧١ – الأنباري، الإنصاف، مسألة (٢٢).

١٧٢ – السيوطي، الأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٠.

١٧٣ – الرضي، شرح الرضي ١/ ٢٨٨.

١٧٤ – السيد يعقوب بكر، **دراسات في فقه اللغة العربية**، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٦٩م، ص٤٨.

١٧٥ – المرجع السابق ص٤٩–٥٠.

١٧٦ – سورة الحديد، آية١٣.

١٧٧ – سورة البقرة، آية١٠٤.

١٧٨ – أبو حيان، البحر المحيط ٨/ ٢٢٠، والبيت موجود في الديوان، ينظر، **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر،(د.ت)، ص٨٨.

١٧٩ – الرضي، شرح الرضي ٢/٤١٢.

١٨٠ – إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م ص ٧١.

١٨١ – المرجع السابق ص ٦٧.

١٨٢ – المرجع السابق ص ٧١.

١٨٣ – المرجع السابق ص ٦٤.

١٨٤ – سيبويه، الكتاب ٢/ ١٥٥. والبيت موجود في الديوان، ينظر، **ديوان زهير بن أبي سُلمى**، بيروت، دار صادر،(د.ت)، ص١٠٧.

١٨٥ – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص ٦٦، ١٢٨.

١٨٦ – سورة طه، آية ٦٣.

١٨٧ – ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ١١، ١٣، ٣/ ١٣٩، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٣٦.

١٨٨ – سورة المائدة، آية ٦٩.

١٨٩ – سورة الأحزاب، آية ٥٦. وهذه القراءة تنسب إلى ابن عباس وإلى عبدالوارث عن أبي عمرو، ينظر، أبو حيان، البحر المحيط ٧/ ٢٣٩.

١٩٠ – ابن هشام، بانت سعاد، ص٩٨–٩٩، والبيت موجود في الديوان، ينظر، **ديوان بشر بن أبي خازم**، تحقيق: عزة حسن، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٦٠م، ص٦٥.

١٩١ – أبو حيان، البحر المحيط ٤/٣٢٥.

١٩٢ – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص٦٦.

١٩٣ – سورة «المؤمنون»، آية ٩٩.

١٩٤ – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص٦٨.

١٩٥ – المرجع السابق ص ٦٩.

١٩٦ – المرجع السابق ص ٧٠.

١٩٧ – سيبويه، الكتاب ٢/ ١٥٥.

١٩٨ – ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٥١.

١٩٩ – ابن يعيش، شرح المفصّل ٨/٦٦.

٢٠٠ – أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٧– ١٧٥٨.

٢٠١ – ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٥٣١.

٢٠٢ – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص ٧٠.

٢٠٣ – المرجع السابق، ص٧٠.

٢٠٤ – ابن يعيش، شرح المفصل ٣/ ٩٢، وينظر، الرضي، شرح الرضي ٢/ ٤٠٩.

٢٠٥ – ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٨.

٢٠٦ – الرضي، شرح الرضي ٢/ ٤٣٣.

٢٠٧ – مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، الطبعة الثانية، بيروت، دار الرائد العربي، ١٩٨٦م، ص ٨٦.

٢٠٨ – مهدي المخزومي، **قضايا نحوية**، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ٢٠٠٢م، ص ٥٩– ٦٠، والمخزومي، نقد وتوجيه ص ٨٦– ٨٧، ومهدي المخزومي، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م، ص ١٥٧.

٢٠٩ – المخزومي، قضايا نحوية، ص ٦١.

٢١٠ – يقصد قول سيبويه:واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون (الكتاب ٢/ ١٥٥).

٢١١ – المخزومي، نقد وتوجيه ص ٨٧.

٢١٢ – المرجع السابق ص ٨٦– ٨٧، والمخزومي، قضايا نحوية، ص ٦١.

٢١٣ – المخزومي، قواعد وتطبيق ص ١٥٧.

٢١٤ – المخزومي، قضايا نحوية، ص ٦٢.

٢١٥ – المخزومي، قواعد وتطبيق ص ١٥٧، والمخزومي، نقد وتوجيه ص ٨٧.

٢١٦ – محمود شرف الدين، الإعراب والتركيب، ص ٤٦٣.

٢١٧ – سورة يونس، آية ١٧.

٢١٨ – سورة يوسف، الآيتان: ٢٣و ١٣٥.

٢١٩ – سورة الحج، آية ٤٦.

٢٢٠ – سورة «المؤمنون»، آية ١١٧.

٢٢١ – سورة هود، آية٨١.

٢٢٢ – سورة يوسف، آية ٧٨.

٢٢٣ – سورة الشرح، الآيتان: ٥–٦.

٢٢٤ – سورة البقرة، آية ١٦٤.

٢٢٥ – سيبويه، الكتاب ٢/٣١٧،٢٧٥، وينظر، المبرد، المقتضب ٤/ ٣٥٧.

٢٢٦ – سيبويه، الكتاب ٢/ ٢٧٥ الهامش رقم٢.

٢٢٧ – ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٠٦، والرضي، شرح الرضي ٢/ ١٥٦.

٢٢٨ – سورة المطففين، آية ١٨.

٢٢٩ – السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/ ١٦٩.

٢٣٠ – ابن يعيش، شرح المفصل ٢/ ١٠٠.

٢٣١ – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص١٢٦.

٢٣٢ – المرجع السابق ص١٢٨.

٢٣٣ – المخزومي، نقد وتوجيه، ص٧١.

٢٣٤ – المرجع السابق، ص٧٤.

٢٣٥ – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص١٢٦، وينظر، المخزومي، نقد وتوجيه، ص٧١،٧٤.

٢٣٦ – فوزي حسن الشايب، **التوابع، مقاربة لسانيّة**، مؤتة(الأردن)، مجلّة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلّد الثاني عشر، ص٣٢٢–٣٢٣.

المراجع

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٥٥.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، **التصريح على التوضيح**، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.
- الأشموني، علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** (على هامش حاشية الصبان)، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٤٧م.
- أنيس فريحة، **نظريات في اللغة**، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، في اللغة، ١٩٨١م.
- برجشتراسر، جوتلف، **التطور النحوي للغة العربية**، إخراج وتصحيح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ومكتبة الرفاعي / الرياض، ١٩٨٢م.
- بشر بن أبي خازم، **ديوان بشر بن أبي خازم**، تحقيق: عزّة حسن، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٦٠م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى والثانية، مكتبة الخانجي، والهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٩– ١٩٨٦م.
- بلعرج، بلقاسم، **ظاهرة تعليل الألفاظ**، مجلة اللسان العربي، العدد ٤٩، ٢٠٠٠م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **شعب الإيمان**، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٠م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

- **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، ١٩٦٩م.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.
- أبو حيان، أثير الدين محمد يوسف، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد ومراجعة رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- **البحر المحيط**: تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١.
- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، القراءات الشاذّة، إربد(الأردن)، دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.
- الخضري، محمّد، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، شرح وتعليق، تركي فرحان المصطفى، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م.
- ذو الرمّة، غيلان بن عقبة، **ديوان ذي الرمة**، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٦م.
- رؤبة، أبو الجحّاف رؤبة بن عبدالله العجّاج، **مجموع أشعار العرب(ديوان رؤبة)**، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م.
- الرضي الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح الرضي على الكافية**، عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ١٩٧٨م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار النفائس، بيروت ١٩٧٩م.
- **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ودار الأمل إربد/ الأردن، ١٩٨٤م.

- **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٩٩م.
- الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، الطبعة الثامنة، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٧م.
- زهير بن أبي سُلمى، **ديوان زهير**، دار صادر، بيروت، د.ت.
- أبو زيد الأنصاري، **النوادر في اللغة**، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.
- ابن سعدان، أبو جعفر محمّد، **مختصر النحو**، دراسة وتحقيق: حسين أحمد بوعبّاس، حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، الحوليّة رقم ٢٦، الرسالة رقم٢٣٧، ٢٠٠٥م.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٧٨م.
- سوسير، فردينان دي، **دروس في الألسنية العامّة**، ترجمة: صالح الفرمادي، ومحمد الشاوشن ومحمد عجينة، الطبعة الأولى، طرابلس(ليبيا)، الدار العربية للكتاب، (د.ت).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون (طبعات مختلفة)، الجزء الأول، دار القلم ١٩٦٦م، الجزء الثاني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٨، الجزءان الثالث والرابع: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣، ١٩٧٥.
- السيد يعقوب بكر، **دراسات في فقه اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٩م
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، **الأشباه والنظائر** تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥م.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.
- **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٥م.
- الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي ابن سهو بن نزال العتيبي، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.
- الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الرباط، ١٩٩٩م.
- الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر، حاشية الشهاب (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) دار صادر، بيروت د. ت.
- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ضبط وتصحيح: مصطفى حسين أحمد، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٤٧.
- عبدالله بن قيس الرقيات، ديوان عبدالله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د. ت.
- العجّاج، عبدالله، ديوان العجّاج، تحقيق: سعدي ضناوي، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح الجمل، تحقيق: صاحب أبو جناح بغداد، ١٩٨٢م.
- ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢م.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (الجزء١٥)، تحقيق وتعليق: السيد عبد العال السيد إبراهيم، الطبعة الأولى،

الدوحة، مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر، ١٩٩١م.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة عشرة، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٤م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد عبد الغفار، إيضاح الشعر، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت١٩٨٧م.
- المسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، الطبعة الأولى، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٤م.
- غابو تشان، غراتشيا نظرية أدوات التعريف والتنكير ترجمة: جعفر دك الباب، وزارة التعليم العالي، دمشق ١٩٨٠م.
- الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار ويوسف نجاني، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠م.
- فوزي حسن الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الرسالة رقم٦٢، الكويت، ١٩٨٩م.
- التوابع، مقاربة لسانيّة، مجلّة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلّد الثاني عشر، العدد الأوّل، ١٩٩٧م.
- ضميرا الشأن والفصل، دراسة ومقاربة لسانيّة، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، الحولية ٢٧، الرسالة رقم٢٤٩ الكويت٢٠٠٦، م.
- القرشي الكيشيشمس الدين محمد بن أحمد، علم الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق ودراسة: عبدالله علي الحسيني، ومحمد سالم العميري، الطبعة الأولى، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٩٨٩م.
- كثيّر بن عبد الرحمن، ديوان كثيّر عزّة، شرح قدري مايو، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠م.

- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أحمد الدالي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة. بيروت ١٩٩٧م.
- المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت د.ت.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في أصول اللغة أخرجها وضبطها وعلّق عليها: محمد خلف الله أحمد وومحمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٩م.
- محمد عيد، أصول النحو العربي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م.
- محمود شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، الطبعة الثانية، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.
- في النحو العربي، نقد وتوجيه، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٦م.
- قضايا نحوية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢م.
- المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: طه محسن، منشورات جامعة بغداد، ١٩٧٦م.
- المزيني، حمزة بن قبلان، دراسات في تأريخ اللغة العربية، (ترجمة)، الطبعة الأولى، دار الفيصل الثقافية، الرياض ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج، **صحيح مسلم**، الطبعة الأولى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩م.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٢م.
- النابغة الذبياني، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠م.

- ابن هشام، أبو محمد عبد الله يوسف، **شرح قصيدة بانت سعاد**، ضبط وفهرسة محمد الصباح، الطبعة الأولى، المكتب العالمي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت ١٩٦٩م.
- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، **العلل في النحو**، تحقيق: مها مازن المبارك، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر/ دمشق، ٢٠٠٠م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصل**، مكتبة المتنبي/ القاهرة، وعالم الكتب/ بيروت، دت.
- Bloomfied Leonard. Language, 12th impression, London, 1976.

ملحق بالآيات التي تأخر فيها اسم «إنّ»

الرقم	السورة	الآيات		غير ظاهر الإعراب (مبني أو منته بألف أو مصدر مؤول)
		العدد	أرقام الآيات	
١	سورة البقرة	٨	٢٥، ٦١، ٧٤،(ثلاثة مواطن) ١٦٤، ١٦٧، ٢٤٨	٤
٢	آل عمران	٧	١٣، ٣٠، ٤٩، ٧٨، ٨٧، ١٩٠، ١٩٩	١
٣	النساء	٣	٧٢، ١٣١، ١٣٨	٢
٤	المائدة	٣	٢٢، ٣٦، ٨٢	١
٥	الأنعام	٣	١٩، ٥٨، ٩٩	١
٦	الأعراف	١	١١٣	–
٧	الأنفال	٢	١٤، ٦٦	–
٨	براءة	١	٦٣	–
٩	يونس	٦	٢، ٦، ٥٤، ٥٥، ٦٦، ٦٧	٣
١٠	هود	٢	٨٠، ١٠٣	–
١١	الرعد	٣	٣، ٤، ١٨	١
١٢	إبراهيم	١	٥	–
١٣	الحجر	٣	٣٥، ٧٥، ٧٧	–
١٤	النحل	١٠	١١، ١٢، ١٣، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٩	١
١٥	الإسراء	١	٩	–
١٦	الكهف	١	٢	–
١٧	طه	٦	٥٤، ٧٤، ٩٧، ١١٨، ١٢٥، ١٢٨	١

تابع/ ملحق بالآيات التي تأخر فيها اسم «إنّ»

الرقم	السورة	الآيات		غير ظاهر الإعراب (مبني أو منته بألف أو مصدر مؤول)
		العدد	أرقام الآيات	
١٨	الأنبياء	١	١٠٦	–
١٩	الحج	١	١١٧	١
٢٠	المؤمنون	٢	٢١، ٣٠	–
٢١	النور	٢	٤٤، ٦٤	١
٢٢	الشعراء	١٠	٨، ٤١، ٦٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٢١، ١٣٩، ١٥٨، ١٧٤، ١٩٠	–
٢٣	النمل	٢	٥٢، ٨٦	–
٢٤	العنكبوت	٤	٢٤، ٣٢، ٤٤، ٥١	–
٢٥	الروم	٥	٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٧	–
٢٦	لقمان	١	٣١	–
٢٧	السجدة	١	٢٦	–
٢٨	الأحزاب	١	٤٧	–
٢٩	سبأ	٢	٩، ١٩	–
٣٠	الصافات	٣	٦٧، ٨٣، ١٦٨	–
٣١	ص	٥	٢٥، ٤٠، ٤٩، ٥٥، ٧٨	٣
٣٢	الزمر	٥	٢١، ٤٢، ٤٧، ٥٢، ٥٨	٢
٣٣	فصلت	١	٥	١
٣٤	الشورى	١	٣٣	–
٣٥	الجاثية	٢	٣، ١٣	–
٣٦	الحجرات	١	٧	–
٣٧	ق	١	٣٧	١
٣٨	الطور	١	٤٧	–

تابع/ ملحق بالآيات التي تأخر فيها اسم «إنّ»

الرقم	السورة	الآيات		غير ظاهر الإعراب (مبني أو منته بألف أو مصدر مؤول)
		العدد	أرقام الآيات	
٣٩	النجم	٢	٤٢، ٤٧	١
٤٠	التغابن	١	١٤	–
٤١	القلم	٤	٣، ٣٤، ٣٨، ٣٩	٢
٤٢	الحاقة	١	٤٩	–
٤٣	الجن	١	٢٣	–
٤٤	المزمل	٢	٧، ١٢	–
٤٥	القيامة	٢	١٧، ١٩	–
٤٦	النبأ	١	٣١	–
٤٧	النازعات	١	٢٦	–
٤٨	الانفطار	١	١٠	–
٤٩	الغاشية	٢	٢٥، ٢٦	–
٥٠	الليل	٢	١٢، ١٣	١
٥١	الشرح	٢	٥، ٦	–
٥٢	العلق	١	٨	١